السياسة الخارجية التركية حيال الصراع في اوكرانيا

م.د هدى نبيل كاظم / الجامعة العراقية

المستخلص

لقد أدى اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية في شباط العام ٢٠٢٢، الى تداعيات متعددة على النظام الدولي، وظهرت تفاعلاتها بوصفها حرباً عالمية وليست اقليمية، سواءً من حيث الاطراف المنخرطة فيها بصورة مباشرة، أم غير مباشرة عن طريق الحرب بالنيابة. وبالنسبة لتركيا العضو في الناتو، فرضت الحرب عليها اتباع مقاربة دقيقة تقوم على اساس مبدأ التوازن الحذر بين روسيا واوكرانيا، وانتهجت سياسة متوازنة بين الاطراف المتصارعة، فمنذ بداية الحرب في اوكرانيا اختارت تركيا اجراء توازن دقيق والذي بدأ وكأنه استراتيجية محفوفة بالمخاطر، حيث دعمت اوكرانيا سياسياً وعسكرياً دون استعداء روسيا اقتصادياً. لكن الحرب فرضت بعض الخيارات الصعبة عليها وافرزت الكثير من التحديات التي استلزمت من صانع القرار التركي التعامل معها بحذر شديد خشية الانزلاق الى مستنقع الحرب ومواجهة أحد الطرفين المتصارعين. ان خيار الحياد ليس من السهل تطبيقه، لاسيما وسط حدة الصراع المتصاعدة وازدياد حجم الكارثة الإنسانية، فتركيا كلما طال امد الحرب ستواجه ضغوطاً متزايدة للانحياز إلى أحد الجانبين، ستختبر مدى صمود استراتيجيتها القائمة على اعتماد مقاربة متوازنة تقوم على دعم أوكرانيا دون تعريض العلاقات مع روسيا للخطر.

كلمات مفتاحية

الصراع الروسي-الاوكراني، تداعيات، محددات السياسة الخارجية، مقاربات، مشاهد مستقبلية.

Turkey's foreign policy on the conflict in Ukraine

assistant doctor Huda Nabil kazim

Abstract

The outbreak of the Russian-Ukrainian war in February 2022 led to multiple repercussions on the international system, its interactions reflected that it is a global war and not a regional one, both in terms of the parties directly involved in, or indirectly through proxy war. As for Turkey, the war forced it to follow a careful approach based on the principle of careful balance between Russia and Ukraine, and it pursued a balanced policy between the conflicting parties. Since the beginning of the war in Ukraine, Turkey chose to strike a careful balance and supported Ukraine politically and militarily without antagonizing Russia economically. But the war forced the Turkish decision-maker to deal with it with extreme caution for fear of slipping into the quagmire of war and confronting one of the conflicting parties. The longer the war continues, Turkey will face increasing pressure and will test the steadfastness of its strategy based on supporting Ukraine without endangering relations with Russia.

Keywords

Russian-Ukrainian conflict, repercussions, foreign policy determinants, approaches, future scenes

المقدمـــة

شهد العالم أزمة كبرى على خلفية اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية لم يشهدها منذ الحرب العالمية الثانية، في ظل الانعكاسات الكبيرة لهذه الحرب والتي تجاوزت اطرافها لتشمل العالم بأقاليمه المختلفة، فضلاً عن انها اثارت جدلاً حول ما إذا كان النظام الدولي يشهد حالياً مرحلة انتقالية، في ظل الصراع بين القوة الأمريكية المهيمنة والساعية لفرض نظام القطب الواحد، وبين القوى التعديلية الساعية لفرض نظام متعدد الأقطاب والاخذ في الصعود. لقد أدى الهجوم الروسي على أوكرانيا في ٢٤ شباط عام ٢٠٢٢، إلى قلب الحسابات الجيوسياسية للدول رأساً على عقب في مختلف أنحاء العالم، وبالنسبة لتركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتي اتبعت مقاربة دقيقة تقوم على اساس مبدأ التوازن الحذر بين روسيا واوكرانيا، تفرض الحرب بعض الخيارات الصعبة عليها وتفرز الكثير من التحديات التي تستلزم من صانع القرار التركي التعامل معها بحذر شديد خشية الانزلاق الى مستنقع الحرب ومواجهة أحد الطرفين المتصارعين، ومثل سلفه الرئيس عصمت إينونو خلال الحرب العالمية الثانية، يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إبقاء تركيا خارج صراع اليوم قدر الإمكان، في حين يعمل على تعظيم الحيز المتاح له للمناورة، ومع ذلك، وسط الصراع المتصاعد والكارثة الإنسانية، تواجه تركيا ضغوطاً متزايدة للانحياز إلى أحد الجانبين، تدفعها الى اعتماد استراتيجية تقوم على دعم أوكرانيا دون تعريض العلاقات مع روسيا للخطر. وعلى المدى الطويل، فإن مسار الحرب نفسه سيفرض الكثير من الضغط والتحديات على مدى قدرة تركيا على الحفاظ على هذا التوازن، في ظل دعم الناتو القوي والموحد لأوكرانيا، في مقابل القوة العسكرية الروسية الكبرى ودعم القوى الحليفة لها كالصين وإيران وكوريا الشمالية، من شأنه أن يجعل الصراع مفتوحاً على الكثير من الخيارات أخطرها الانزلاق الى حرب عالمية ثالثة في ظل هذا الاستقطاب والتخندق الخطير.

اشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في ان الصراع الروسي–الاوكراني يفرض حالة من الضغط والتحدي الكبير على السياسة الخارجية التركية، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها، والتحديات الامنية المفروضة عليه من حدودها الجنوبية، فضلاً عن الضغوط السياسية التي يمارسها الغرب والولايات المتحدة الامريكية، الامر

الذي يجعل صانع القرار التركي في وضع صعب وخطير، يقيد من حركته ويضيق هامش الحركة، ويقلل من خياراته في التعاطي مع هذا الصراع الذي تحول الى صدام عسكري مباشر وحرب بالوكالة ومواجهة مفتوحة، لها تداعيات عالمية واقليمية خطيرة. ومن اجل تفسير ذلك، يجب البحث في المسائل الآتية:

١. ما مقدمات الصراع الروسي–الاوكراني؟ ومن هي اطرافه؟ وما تداعياته الاقلية والدولية؟
٢. ما محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع الروسي–الاوكراني؟
٣. ما المقاربة التي اعتمدها صانع القرار التركي في التعاطي مع الصراع؟
٤. ما المشاهد التي يمكن توقعها للسياسة الخارجية التركية حيال الصراع؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان تركيا سعت في السنوات الاخيرة الى اعتماد ما يمكن وصفه على أفضل وجه باستقلال السياسة الخارجية، بوصفها قوة مهمة في البحر الأسود والشرق الأوسط والقوقاز، سعت إلى انتهاج سياسة خارجية متعددة الأوجه تعارضت في بعض الأحيان مع حلفائها في الناتو، وتقاطعت في الوقت نفسه مع روسيا في بعض الملفات والأزمات لاسيما في الشرق الاوسط، اصبح هذا التوجه على المحك منذ اندلاع الحرب الروسية–الاوكرانية، في ظل اعتماد صانع القرار التركي على نوع من التوازن الحذر في العلاقة مع اطراف الصراع، نجح لحد الآن في جني ثمارها، ويسعى جاهداً للحفاظ عليها في المستقبل القريب.

منهجية البحث

من أجل تفكيك وتحليل وتغطية ابعاد الظاهرة محل الدراسة؛ يستخدم البحث المنهج التاريخي في تتبع الامتدادات التاريخية لجذور الصراع الروسي–الاوكراني، كما يستخدم منهج التحليل النظمي في تحليل محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع في اوكرانيا، وتحليل الاسس التي اعتمدت عليها المقاربة التركية في التعاطي مع اطراف الصراع، فضلاً عن استخدام المنهج المستقبلي في استكشاف أهم المشاهد التي يتوقع ان تنتهجها السياسة الخارجية التركية فيما لو امتد الصراع لسنوات طويلة واتخذ منحنيات اخرى، بما يؤدي بالنتيجة الى استخلاص النتائج المستهدفة من هذا البحث.

هيكلية البحث

في ضوء مشكلة البحث وفرضيته، تم تقسيمه على اربعة مباحث رئيسة، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، إذ تناول المبحث الاول مقدمات الصراع الروسي الاوكراني، وتناول المبحث الثاني محددات السياسة الخارجية التركية حيال الصراع، في حين تناول المبحث الثالث مقاربة السياسة الخارجية التركية حيال الصراع، اما المبحث الرابع فقد تناول اهم المشاهد المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه الصراع.

المبحث الأول

الصراع الروسي الأوكراني وتداعياته الدولية

تتسم الحرب الروسية–الأوكرانية بتداعياتها المتعددة على النظام الدولي، نظراً لطبيعتها المركبة وأبعادها المتنوعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما وتختلف تلك التداعيات من حيث مدياتها الزمنية الآنية والمتوسطة والبعيد المدى، في السياق ذاته، تعكس تفاعلاتها أنها حرب عالمية وليست اقليمية، سواءً من حيث الاطراف المنخرطة فيها بصورة مباشرة كروسيا، أم غير مباشرة عن طريق الحرب بالنيابة(Proxy War) كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، أو من حيث الرؤية الايديولوجية التي تعكس صراعاً بين رؤيتين مختلفتين لقيادة النظام الدولي وإدارة العلاقات الدولية تمثلها القوى التعديلية كروسيا والصين وحلفائها من جهة، وبين قوى الوضع الراهن التي تمثلها الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائها من جهة أخرى، فضلاً عن تداعيات الحرب التي امتد تأثيرها الى مختلف بقاع العالم، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث مقدمات هذا الصراع وفواعله الدولية وتداعياته.

أولا. مقدمات الصراع الروسي – الاوكراني

تعود جذور الصراع الروسي–الاوكراني إلى العام ١٩٩١ مع تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام ١٩٩٤، جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي الاخيرة عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقاً وانضمام نحو ١٤ دولة(*) من شرق اوروبا ووسطها بين عامي(١٩٩٩–٢٠٢٠)، لم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا. وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، فاوكرانيا تتمتع بموقع جيوسياسي هام بالنسبة لروسيا نظراً لوجود حدود مشتركة معها تجعلها أكثر من حيث الموقع الجغرافي، فضلاً عن مناطق شرق وجنوب اوكرانيا التي تقطنها غالبية روسية او ناطقة بالروسية، والاكثر اهمية هو وجود الاسطول الحربي الروسي في البحر الاسود ومقره في شبه جزيرة القرم، الامر الذي عدّته روسيا بمثابة إعلان حرب من الغرب ضدها [١].

في العام ٢٠٠٤، تصاعدت التوترات بين روسيا واكرانيا وذلك خلال الانتخابات الرئاسية في اوكرانيا، فمع الجولة الثانية للانتخابات اندلعت الثورة البرتقالية بعد الاعلان عن فوز "فيكتور بانكوفيتش" المرشح المقرب من روسيا على منافسه زعيم المعارضة "فيكتور يوشينكو" المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، وخرجت الجماهير في اعتصام احتجاجاً على تزوير الانتخابات ونتيجة لذلك أصبح فيكتور يوشينكو رئيساً للبلاد بالمقابل، ردت روسيا بقطع شحنات الغاز الى اوكرانيا في ٢٠٠٦-٢٠٠٩، كما أوقف امدادات الغاز نحو الاتحاد الاوروبي، في حين اعلن الرئيس الامريكي الاسبق (جورج ووكر بوش) في العام ٢٠٠٨ عن دعمه لفكرة ضم اوكرانيا وجورجيا الى حلف الناتو وقبول عضويتها من خلال برنامج تحضيري[٢] . وهنا بدأ الصراع بين روسيا والغرب لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية عام ٢٠٠٨، والتي اسفرت عن فصل إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، ثم قيام روسيا بإعلان بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم الأوكرانية وضمها في شباط عام ٢٠١٤ [٣] .

ورداً على ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، ارتفعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الغرب وأوكرانيا، كما تم فرض عقوبات اقتصادية على روسيا[٤]، وفي منتصف العام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠١٥ وقعت روسيا واوكرانيا سلسلة من الاتفاقيات التي عرفت باتفاقيات "مينسك"، والتي سعت لتأمين وقف اطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق اوكرانيا، كما وضعت الاتفاقيات خريطة طريق للانتخابات في لوغانسك ودونيتسك وإعادة دمج هذه المناطق مع بقية اوكرانيا . لكن حرب الاستنزاف في دونباس استمرت لسنوات متتالية، وشهدت العلاقات بين روسيا واوكرانيا توتراً متصاعداً خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧[٥] .

وفي العام ٢٠١٩، تجددت الأزمة بعد انتخاب "فولديمير زيلنسكي" رئيساً لأوكرانيا، إذ أملت روسيا ان يكون الرئيس الجديد أكثر انفتاحاً على وجهة نظرها تجاه الصراع شرق اوكرانيا، وتنفيذ اتفاقيتي مينسك لعام ٢٠١٤ و٢٠١٥، وعقد صفقة من شأنها ان تعيد المناطق الموالية لروسيا (اقليم دونباس الشرقي) الى سيطرة الحكومة الاوكرانية، ولكن الحكومة الاوكرانية الجديدة رفضت هذه الصفقة واعلنت بوضوح عن رغبته للانضمام الى الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو . بالمقابل سعت روسيا الى منع استقطاب اوكرانيا نحو الولايات المتحدة وحلفائها

وطالبت بضمانات أمنية وحلول لملفات اساسية بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام اوكرانيا لحلف الناتو، وشعرت روسيا وكأنها قد استنفدت ادواتها السياسية والدبلوماسية لإعادة اوكرانيا الى حظيرتها وعليها التحرك، لأنها اذا لم تفعل شيئًا فأن التعاون العسكري بين الناتو واوكرانيا سيصبح اكثر كثافة واكثر تعقيدا[٦]، لاسيما وان اوكرانيا قد طورت علاقاتها مع الناتو في السنوات القليلة التي سبقت العام ٢٠٢٢، واصبحت واحدة من ستة شركاء فقط يتمتعون بفرص معززة (وهو وضع خاص لأقرب حلفاء الكتلة من غير الأعضاء)، فضلاً عن اعلان اوكرانيا عن هدفها الحصول على العضوية الكاملة في حلف الناتو والذي ترى فيه روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي[٧]، لتشن روسيا على أثر ذلك في شباط العام ٢٠٢٢، هجوماً شاملاً على اوكرانيا وتبدأ فصل جديد من الصراع العسكري بين الغرب وروسيا .

ثانيا . الفواعل الدولية المنخرطة في الصراع الروسي الاوكراني

يمثل الصراع في أوكرانيا الأخطر على الساحة الدولية نظراً لما يقدمه من نموذج جديد للصراعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث شكّل استخدام القوة العسكرية محوراً مهماً في الصراع الدائر بين القوى الكبرى في الشرق والغرب، فلكل من هذه القوى أوراق ضغط توظفها[٨]، ومواقف تتفق والرؤية الاستراتيجية لمصالحها مع طرفي الصراع، فبالنسبة للولايات المتحدة ودول حلف الناتو والاتحاد الاوربي بدأت منذ العام ٢٠١٤ بتطبيق اجراءات عقابية متفاوتة الشدة على روسيا بهدف اضعافها اقتصادياً، بدأً بحظر الرحلات الجوية وفرض العقوبات الاقتصادية وصولاً الى الطرد من نظام المال الدولي(SWIFT)، وحظر استيراد النفط الخام الروسي والغاز الطبيعي المسال والفحم، كما استهدفت العقوبات مؤسسات مالية روسية وأعضاء من النخب الاقتصادية والسياسية الروسية وعائلاتهم والديون السيادية لروسيا[٩]، كما فرضت عقوبات على الشركة المشغلة لخط أنابيب الغاز "نورد ستريم ٢" الذي يربط روسيا بألمانيا عبر بحر البلطيق لثني روسيا عن المضي قدماً في عملياتها العسكرية ضد اوكرانيا، فضلاً عن ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري والتدريب للقوات الأوكرانية وامدادهم بالأسلحة. لكنها في الوقت نفسه اكدت انها ليست على استعداد لأرسال مقاتلين الى اوكرانيا[١٠].

كانت المانيا على رأس الدول التي قدمت مساعدات عسكرية لأوكرانيا ، وكسرت منذ اليوم الثالث من الحرب مبدأً قديماً من مبادئ السياسة الأمنية الألمانية، وسلمت القوات الاوكرانية ١٠٠ صاروخ مضاد للدبابات و٥٠٠ صاروخ ارض–جو و١٤ مركبة مدرعة، فضلاً عن الوقود الذي تحتاجه اوكرانيا بشكل عاجل، لدعمها في حربها ضد القوات الروسية، وفي اليوم نفسه منحت المانيا تراخيص تصدير لهولندا واستونيا لإرسال ٤٠٠ قاذفة قنابل صاروخية المانية الصنع، و ٩ مدافع هاوتزر المانية الى اوكرانيا ، وارسلت بعدها بأيام ٢٧٠٠ صاروخ آخر مضاد للطائرات [١١] .

أما فرنسا فقد جاءت في المرتبة السابعة من حيث حجم الدعم المقدم لأوكرانيا ، إذ بلغت قيمة مساعداتها العسكرية إليها خلال العام ٢٠٢٢ نحو(٥٠٠) مليون يورو، تضمنت مدافع سيزار وصواريخ أرض جو من طراز ميسترال وصواريخ ميلان المضادة للدروع وراجمات صواريخ وبطاريات صواريخ كروتال، كما استضافت اواخر العام٢٠٢٢ مؤتمراً دولياً لحشد الدعم لأوكرانيا ، ووضع آلية باريس لتنسيق المساعدات الطارئة، ولم يقتصر الدعم الفرنسي لأوكرانيا على الدعم العسكري فقط، بل شمل إنشاء صندوق خاص بقيمة (١٠٠) مليون يورو لتمكين الجيش الاوكراني من شراء العتاد العسكري بشكل مباشر من مصنعي الأسلحة وصيانة المعدات المقدمة، كما قدمت في الفترة ما بين (ايلول ٢٠٢٢ –نيسان ٢٠٢٣) دعماً بقيمة أكثر من مليار يورو، كمساعدات طبية وغذائية ومساعدات طارئة للنازحين واللاجئين وإزالة الألغام، ودعم الصحفيين الأوكرانيين [١٢] .

اما الاتحاد الأوروبي فكان موقفه بالضد من شن روسيا عملياتها العسكرية على اوكرانيا رغم وجود مصالح مشتركة معها ، ودعا الى الوقف الفوري للهجمات العسكرية والانسحاب من اوكرانيا واحترام سيادتها واستقلال اراضيها ، وبسبب رفض روسيا قام الاتحاد الاوروبي بفرض عقوبات ضدها على نطاق واسع، وتمويل العمليات العسكرية الأوكرانية بنحو ٢,٥ مليار يورو، كما اعتمد على اثنين من تدابير المساعدة في إطار مرفق السلام الأوروبي:

- الاولى تهدف الى زيادة دعم الاتحاد الأوروبي لقدرات ومرونة القوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها .

- اما الاخرى فتهدف الى حماية السكان المدنيين من العدوان العسكري المستمر .

وفي السياق نفسه اغلق الاتحاد الاوروبي المجال الجوي والموانئ والطرق المؤدية لدول الاتحاد امام البضائع والطائرات والسفن وشركات الشحن الروسية (مع بعض الاستثناءات بما في ذلك البضائع ذات الصلة بالطاقة)[١٣]، كما ادرج عدد كبير من الاشخاص والكيانات الروسية الى قائمة العقوبات، وتبنى تدابير تقييدية غير مسبوقة، وتعهد بمواصلة التضامن وتقديم الدعم للاجئين الفارين من الحرب في اوكرانيا والدول المضيفة لهم، والتنسيق مع الشركاء والحلفاء داخل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا وحلف الناتو ومجموعة السبع، لتقديم المساعدات المالية والإنسانية وامدادات الطوارئ لهم[١٤] .

ثالثا . تداعيات الصراع الروسي – الأوكراني

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تحتل روسيا المرتبة الثالثة كأكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، والمرتبة الاولى كأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، والمرتبة الثانية كأكبر مصدر للنفط بحوالي ٥ مليون برميل نفط يومياً، كما تعد روسيا أكبر مصدر للقمح وأكبر منتج له بعد الصين والهند في العالم. فضلاً عن ذلك، تعد روسيا مورداً رئيساً للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية، ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي؛ تساهم روسيا بنسب مهمة من الصادرات العالمية تتمثل في: ٢٥,٣% من الغاز الطبيعي، ١١,٤% من النفط الخام، ١٨% من القمح، ٢٣% من البلاتينيوم، ٢٢,٥% من النيكل، ١٠% من الألمنيوم، ١٨% من الفحم الحجري، ١٤% من الأسمدة، ١٤% من البلاتين، بالنتيجة فإن روسيا تتمتع بثروات طبيعية تجعلها في المراتب الأولى لإنتاج وتصدير المعادن في العالم، يضاف الى ذلك حصتها من صادرات السلاح والصناعات العسكرية، كما انها عضواً رئيسياً في مجموعة البريكس BRICS[١٥] .

اما اوكرانيا، فإنها على الرغم من أن اقتصادها ليس بنفس حجم او اهمية الاقتصاد الروسي، إلّا أنها تحتل مكانة اقتصادية مهمة من حيث حجم الانتاج والصادرات للسلع الاساسية في السوق الدولية، حيث تمتلك كميات وفيرة من الثروات الباطنية المهمة مثل: خامات الفحم الحجري والحديد ومصادر الطاقة من الغاز والكهرباء والنفط،

الامر الذي مكّنها من تطوير الكثير من الصناعات، لاسيما الثقيلة والتعدينية والآلات، حيث انها تمتلك أكثر من ١٣٠ مصنعاً لإنتاج الحديد الذي يوفر المواد اللازمة لصناعات أخرى، أهمها: صناعة الآلات المتعددة كالسفن والمعدات والآلات الزراعية، كما تحتل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية مكانة مهمة في الاقتصاد الأوكراني، حيث يعتمد عليها انتاج الأسمدة الكيماوية ومنها الأزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد، وهو ما جعلها تحتل المراتب الأولى في انتاج وتصدير السلع الغذائية الاساسية على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال: تمثل نسبة الصادرات الأوكرانية من الصادرات العالمية من زيت عباد الشمس نحو ٤٠,٣% من التجارة العالمية، ونحو ١٣,٤% من الذرة، ونحو ٥,٢% من القمح[١٦].

ووفقاً لما تقدم، يتضح أن روسيا وأوكرانيا تؤثران بشكل ملحوظ على الاقتصاد العالمي من خلال دورهما كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع العالمية، وفي ظل استمرار الحرب وفرض العقوبات على روسيا، والحصار الروسي على السواحل الاوكرانية ومنعها من التصدير، أدت بالنتيجة الى تداعيات اقتصادية خطيرة ليس على روسيا واوكرانيا فحسب بل على اقتصادات دول العالم المختلفة، فبالنسبة لأسواق الطاقة العالمية فقد شهدت ارتفاعاً قياسياً في اسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم، حيث بلغ سعر خام برنت نحو ٩٩ دولار للبرميل الواحد، وهو اعلى مستوىً له منذ سبع سنوات[١٧]، كما شهدت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعاً كبيراً، نظراً لأن روسيا اكبر مصدر للغاز في العالم، وتمتلك اكبر خزين منه في العالم، فضلاً عن هيمنتها خلال حقبة الأتحاد السوفيتي على امدادات الغاز الى اوروبا، فأنشئت شبكة من خطوط انابيب نقل الطاقة الى اوروبا حتى احكمت قبضتها على هذه الأسواق في السنوات الأخيرة، وباتت تمتلك نحو ٢٥% من صادرات الغاز العالمية، و١٣,٣% من انتاج النفط العالمي[١٨].

تعتمد اوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي، وتعد كلاً من المانيا وايطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي، وتليهم بولندا وفرنسا والتشيك والمجر والنمسا وسلوفاكيا وهولندا وفنلندا على التوالي وبالنظر الى ان البلدان الأوربية لا تمتلك الكثير من الخيارات لتعويض الغاز الروسي حال انقطاعه بشكل تام او جزئي،

فضلاً عن ان منتجي الغاز المسال العالميين ليس لديهم القدرة على تغطية الاحتياجات الأوروبية إلّا بشكل محدود بسبب انخفاض فائض الانتاج العالمي من الغاز، لذا يتعين على اوروبا في المرحلة المقبلة التوسع في استخدام الفحم والطاقة النووية لتعويض الغاز الروسي بشكل جزئي[١٩] في السياق نفسه، سجلت اسعار الذهب ارتفاعاً كبيراً بنحو ٤٠ دولار للغرام الواحد في ظل اتجاه الكثيرين للاستثمار فيه بوصفه الملاذ الآمن للاستثمارات في ظل الازمات الدولية الحالية، كما سجلت البورصات العالمية تراجعات حادة على اثر الازمة، فانخفض فوتسي البريطاني بأكثر من ٣%، ومؤشر داكس الاماني بنحو ٥,٥%، بل وشهدت بورصة موسكو تعليق مؤقت للتداول على اثر التراجعات الحادة التي شهدتها الجلسة الافتتاحية للتداول، ومع عودة التداول من جديد انخفض المؤشر بأكثر من الثلث مع خسارة الروبل لنحو ٦,٣% من قيمته، كل ذلك حدث فقط مع اعلان روسيا انطلاق عمليتها العسكرية "الخاصة" في اوكرانيا، وحتى قبل ان يفرض الغرب عقوباته الاقتصادية عليها[٢٠].

من ناحية اخرى، تعتمد بعض الاقتصادات النامية اعتماداً كبيراً على روسيا وأوكرانيا في الحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية (الشكل-١)، فهذان البلدان هما مصدر أكثر من ٧٥% من القمح الذي تستورده بضعة اقتصادات في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا، وقد تتضرر هذه الاقتصادات بشكل خاص إذا تعطّل الإنتاج أو النقل للحبوب والبذور من روسيا وأوكرانيا، وبالنسبة للبلدان الأقل دخلاً، قد يؤدي تعطل الإمدادات وارتفاع الأسعار إلى ازدياد الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وقد تصعب أزمة اوكرانيا على الكثير من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل استعادة مكانتها فبالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، فإن تداعيات الأزمة ستصل إليها على الأرجح من خلال عدة قنوات: الصدمات التجارية، والاضطرابات المالية، وتحويلات المغتربين، ونزوح اللاجئين وستكبّد البلدان الأقرب إلى الصراع على الأرجح أشد الأضرار الفورية المباشرة، وذلك بحكم روابطها القوية بروسيا وأوكرانيا في المجالات التجارية والمالية والهجرة، ولكن التداعيات قد تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير[٢١].

شكل رقم (١)

صادرات أوكرانيا وروسيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية

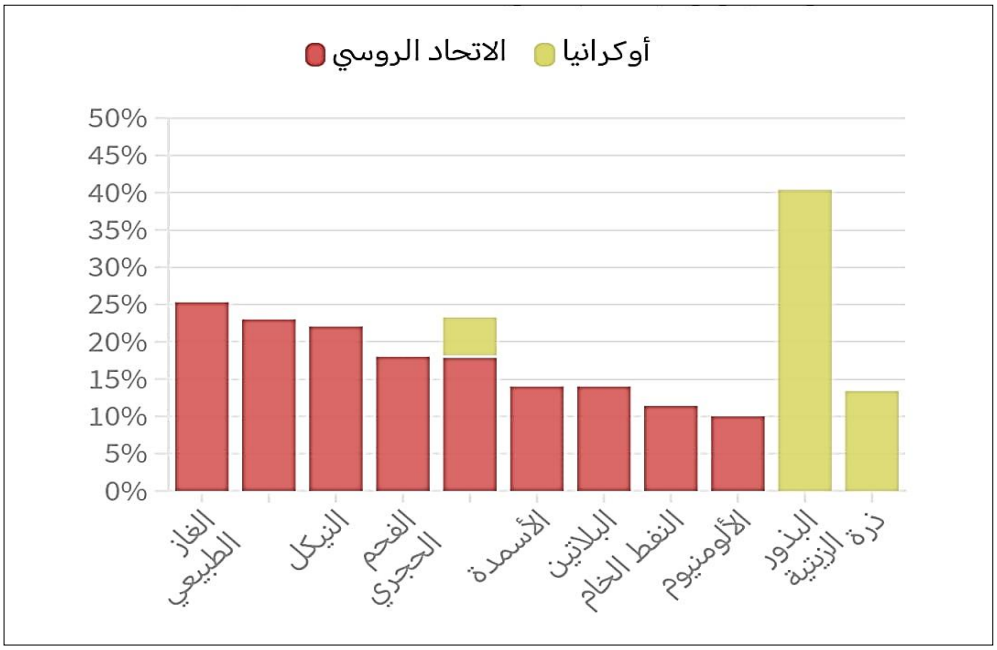

Source: World Bank Analysis, March 2022

لم يتوقف تأثير الأزمة الأوكرانية على دول أوروبا فحسب، بل كان لتداعياتها على دول الشرق الأوسط ايضاً، على فرض أن أطراف الصراع ترتبط بمصالح حيوية بدول المنطقة، وتنخرط في صراعاتها بصورة أو أخرى وبدرجة لا تقل عن الصراع القائم في أوكرانيا، اذ أثرت الأزمة الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط من عدة جوانب اقتصادية ومالية، امتدت لكل دول المنطقة بحكم ارتباطاتها الوثيقة في كثير من المجالات تمثلت في الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، وهو ما تسبب بالضرورة في ارتفاع أسعار النقل والإنتاج بالنسبة لجميع السلع الصناعية والزراعية والحيوانية لجميع الدول وخاصة الدول النامية التي ربما ستواجه مشاكل كبيرة، نظراً لاعتمادها وبشكل متفاوت على واردات القمح الأوكرانية والروسية، وبكميات كبرى يصعب تعويضها من السوق المفتوحة، ومنها مصر حيث تستورد منهما نحو (٨٠%) من وارداتها من القمح، ولبنان الذي لا يمتلك بنىً تحتية كافية لتخزين الاحتياطيات، منذ

دمار مخازن القمح في انفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠، وهو ما يجعله يمتلك سعة تخزينية لا تكفيه إلّا لنحو شهر واحد، وكذلك اليمن الذي يقبع وسط أزمة غذائية حادة لا ينقصها ما يفاقمها، أصبح الوضع فيه قاب قوسين أو أدنى من درجة عالية المخاطر، اما دول المغرب العربي؛ فقد كشفت وزارة الفلاحة التونسية عن توفر مخزون من الحبوب يكفي لتغطية الحاجات المحلية حتى ايار ٢٠٢٢، إذ تستورد تونس نحو نصف حاجتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، في حين تعتبر روسيا بالنسبة للجزائر المزود الرئيس للقمح تليها أوكرانيا، فيما تزود اوكرانيا ليبيا بـ(٤٣%) من احتياجاتها من القمح، وتزود المغرب بـ(٢٦%) من احتياجاتها منه[٢٢].

نخلص مما تقدم ان تداعيات الحرب الروسية–الاوكرانية لا تقتصر على الاطراف المتحاربة فحسب، بل طالت تداعياتها الجسيمة اوروبا والشرق الاوسط والعالم، نظراً لما سببته من ارتفاع أسعار السلع العالمية، لاسيما اسواق الغذاء والطاقة، ومن ثم فإن مخاطر تداعياتها ستزداد بشكل متسارع كلما اشتدت حدة التجاذبات بين محاور الصراع، نظراً لكون الحرب تعبر في حقيقتها عن صراع الاقطاب الدولية تتجاوز آثارها ومدياتها ساحات القتال في روسيا واوكرانيا .

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع في اوكرانيا

سعت تركيا منذ اندلاع الصراع بين روسيا واوكرانيا الى تبني سياسة تحقق فيها مصالحها الوطنية، سياسة توازن فيها بين ارتباطاتها الغربية وعلاقتها مع روسيا، لكن تلك السياسة تعترضها الكثير من المحددات التي تعمل على تقييد حركة صانع القرار التركي في التعاطي مع الصراع، يأتي في مقدمة تلك المحددات الآتي:

أولا . عضوية تركيا في حلف الناتو

تعد تركيا منذ انضمامها رسمياً الى حلف الناتو في العام ١٩٥٢، واحدة من أهم وأبرز القوى الجيوسياسية في الجناح الشرقي للحلف، حيث مارست منذ ذلك الحين دوراً مهماً ومحورياً في مهامه العسكرية والأمنية، واستضافت أهم قواعد الحلف العسكرية التي يعتمد عليها في عملياته في الشرق الاوسط ووسط آسيا . هذه المكانة تضفي أهمية وزخماً خاصاً على موقفها تجاه الأزمة؛ فمن ناحية يتوقع منها الناتو – بصفتها دولة عضو – أن تتبنى موقفاً مناوئاً لأي غزو أو تدخل روسي في الأراضي الأوكرانية يحاكي مواقف بقية الدول الاعضاء في الحلف، لا سيما وأن هناك أعضاءً كبولندا ودول البلطيق الثلاثة تجد نفسها -إذا ما توسعت الحرب- الأكثر عرضة للتهديدات الروسية، وبالتالي لا تكتفي بالدعوة الى الحل الدبلوماسي الذي تسعى له قوى اخرى أعضاء في الحلف كفرنسا وألمانيا، وهذا ما يرفع من احتمالات التدخل بشكل مباشر في الحرب، ومن ناحية أخرى لا ترغب تركيا في تفضيل خيار التدخل العسكري، متمسكة بحقيقة أن أوكرانيا ليست دولة عضواً في الحلف، وهو ما يجعل حلف الناتو غير مُلزم بالدفاع عنها عسكرياً والدخول في حرب مباشرة مع روسيا[٢٣] .

فضلاً على ذلك، تعتقد تركيا ان مساعي الناتو لضم أوكرانيا الى الحلف قد ينعكس سلباً على الأهمية الجيوسياسية لتركيا، تلك الاهمية التي تمكنت تركيا من توظيفها خلال الحرب الباردة من خلال تأدية دور محوري في العلاقة ما بين الاتحاد السوفيتي وحلف الناتو، ونظراً لتمتع أوكرانيا بأهمية جيبولوتيكية اكثر ديناميكية من تركيا التي تراجعت مكانتها الجيوستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة، توهلها لتأدية دور اكثر حيوية من تركيا في توازنات

العلاقات بين روسيا والناتو والاتحاد الاوروبي، يضاف الى ذلك سياسات الاتحاد الأوروبي "التمييزية" في التعاطي مع ملف انضمام تركيا الى الاتحاد، في الوقت الذي تسعى فيه وترغب بضم أوكرانيا الى معسكرها . هذا الامر اعطى زخماً الى مسار العلاقات التركية–الروسية التي شهدت، نتيجةً لما تقدم، تقارباً ملحوظا في الآونة الأخيرة مع تصاعد التوترات بين تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بعد العام ٢٠١٦، حيث عمقت تداعيات محاولة الانقلاب الفاشلة والسياسة الامريكية تجاه الصراع في سوريا، هذه الخلافات وباعدت من مواقف الطرفين ورؤاهم في ادارة الملفات المشتركة[٢٤].

وعلى الرغم من ان تركيا اضطرت الى اظهار دعمها لأوكرانيا ولرؤية الحلف بأن تعزيز التعاون مع اوكرانيا من شأنه ان يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، من خلال تعزيز جهود التكامل مع الهياكل الاوروبية وعلاقات أوثق مع حلف الناتو . الا انها في الوقت نفسه عملت على استغلال ورقة توسيع عضوية حلف الناتو بضم دول اوروبية جديدة، من خلال الضغط على الدول الغربية لقبول رؤيتها في العديد من الملفات الخلافية؛ فبينما يسعى الحلف إلى توسيع نطاق انتشاره من خلال ضم السويد وفنلندا —وهو الأمر الذي يتطلب موافقة تركيا— سعت تركيا لتحقيق مصالحها بإذعان الغرب لمطالبها (على سبيل المثال: صفقة بيع ٤٠ مقاتلة من طراز F–16)، وكذلك انتزاع بعض التنازلات منه، لاسيما فيما يخص مقاربتها الخاصة بسوريا، وضمان عدم قيام الحلف بانتقادها أو فرض عقوبات عليها في حال شنت عمليات عسكرية ضد الأكراد في سوريا[٢٥].

مما تقدم، يتضح ان عضوية تركيا في حلف الناتو شكّلت محدداً على سياستها تجاه الصراع في اوكرانيا، على الرغم من تمكنها من تحقيق بعض المكاسب لاسيما فيما يخص ملف التسليح واغلاق مكاتب حزب العمال الكوردستاني في بعض العواصم الاوروبية، هذا الامر دفع تركيا الى اتباع نوع من الغموض الاستراتيجي في تعاطيها مع أطراف الصراع يقلل من الاضرار المحتملة لهذا الصراع على مصالحها الوطنية .

ثانيا . علاقة تركيا مع روسيا

تعد العلاقات التركية–الروسية من بين العلاقات الثنائية المعقدة والمتقلبة في ابعادها الاستراتيجية، وتحكمها البراغماتية في كل فصولها ومدياتها، وهي تمتد على مدى قرون، وعلى الرغم من ان هذه العلاقات تبدو معقدة

للوهلة الأولى، إلّا ان هناك نمطاً واضحاً يسودها طيلة عقود ماضية، يستند الى التقسيم الدقيق للمصالح والاختلافات الاستراتيجية بين البلدين، كما تطورت ثقافة المشاركة الهادفة على مر السنين، بحيث اصبح كلا البلدين قادرين على "الاتفاق على عدم الاتفاق" حول عدد من المواضيع الحاسمة، تجلى ذلك بوضوح في الوقت الحاضر في مجموعة واسعة من الملفات يمتد من ليبيا مروراً بسوريا وناغورنو كاراباخ وصولاً الى الحرب الروسية-الاوكرانية. وفي إطار سياسة التوازن التركية بين قطبي الشرق والغرب، طوّرت تركيا علاقاتها مع روسيا سعياً منها الى تحقيق هدفين: الأول هو تعزيز وضعها التفاوضي في ملف العضوية في الاتحاد الاوروبي، في ظل محاولات بعض دول الاتحاد الاوروبي حرمانها من العضوية، اذ تعتقد تركيا ان السعي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي يبقى مهدداً بالرفض مهما لبت من معايير، ومن ثم فإنها ملزمة بتعزيز قوتها الاقتصادية واظهار عدم حاجتها الى أوروبا لتعزيز فرص قبولها، لذا فإنها دائماً ما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا، بأن بدائلها جاهزة في حال استمر الرفض الاوروبي لعضويتها، اما الهدف الآخر هو زيادة حاجة الغرب الامنية لتركيا، إذ كان من المتوقع بعد اندلاع الحرب في اوكرانيا وتبني الغرب سياسة المواجهة مع روسيا؛ ان تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين، أو على الأقل ان تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا، بدلاً من توسيعها بشكل كبير، لكن تركيا تعاملت ببراغماتية مع ازمة اوكرانيا، فحظيت بحصة كبيرة من السوق الروسية بعد العقوبات الغربية عليها بسبب الأزمة، ومن جهة اخرى زادت الحاجة الأمنية الغربية لتركيا وتعززت اهمية التعاون العسكري والأمني معها، بوصفها احدى دول حلف الناتو وانها تمثل خط دفاع جغرافي طبيعي عن اجزاء من أوروبا[٢٦].

من ناحية اخرى، يشكّل التعاون الاقتصادي احد المرتكزات المهمة في تعزيز التقارب التركي-الروسي، لاسيما حجم التبادل السلعي الذي يزداد بين البلدين بشكل مضطرد من سنة إلى أخرى؛ إذ قفز من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ الى ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، ويسعى البلدان إلى تطوير حجم التبادل التجاري بينهما ليصل مستواه في الأعوام المقبلة إلى اكثر من ١٠٠ مليار دولار، يأتي ذلك تزامناً مع تسجيل صادرات النفط الروسية الى تركيا في كانون الاول ٢٠٢٣ مستوى قياسياً ببلوغها ٤٤٤ الف برميل في اليوم، كما تعد تركيا معبراً لخطوط النفط والغاز الروسية نحو أوروبا، وتعتمد في الوقت نفسه على البترول والغاز الروسيين بالدرجة الأولى، حيث ان ما يقرب

من نصف واردات تركيا من النفط(٤٩,٩%) تأتي من روسيا، كما توفر روسيا أكثر من(٥٩%) من الغاز الطبيعي لتركيا، وادى تأجيل مدفوعات الغاز الطبيعي(٢ مليار دولار) من جانب روسيا دوراً استراتيجياً في تخفيف الضغوط الاقتصادية على تركيا، ما يدل على عمق شراكة الطاقة بين الطرفين وتداعياتها الاقتصادية الاوسع[٢٧].

وتعد روسيا مصدر الحبوب الرئيس لتركيا، التي استوردت نحو ٩ مليون طن من القمح الروسي في العام ٢٠٢٣، أي ما يعادل ٧٥% من احتياجاتها، إذ تدخل نسبة من القمح الروسي المستورد في صناعة الدقيق وتصديره – تركيا من أوائل مُصدري الدقيق عالمياً – فيما يُخصص جزء من القمح الروسي لإنتاج الخبز المحلي التركي، كما أن الشركات التركية التي تعمل في روسيا تصل إلى أكثر من ١٤٠ ألف شركة[٢٨]. ومن ناحية أخرى، توفر النشاطات السياحية مدخولات كبيرة لمصلحة تركيا في المقام الاول، اذ تزايد عدد السائحين الروس الى ما يقارب ٥ ملاين سائح سنويا، وعلى صعيد التبادل التجاري فقد تم التخطيط بين البلدين ليرتفع من ٣٣ مليار دولار الى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣، كما ان هناك تعاون نشط في مجالي سفن الشحن والنقل البحري بالتوقيع على اكثر من ٦٠ اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة[٢٩].

كما كان الخطاب الدبلوماسي التركي المتعلق بالمضايق أكثر ميلاً للتوازن ومراعياً لعدم تعكير العلاقة مع روسيا، فشمل الإخطار التركي جميع الدول المشاطئة وغير المشاطئة بعدم إرسال سفنها الحربية عبر المضايق التركية، ولم يكن موجهاً نحو روسيا بشكل مباشر، وجرى التأكيد على أن "الاتفاقية لا تحظر عبور السفن الحربية العائدة إلى قواعدها في البحر الأسود"، وهو ما منع إحداث اي توتر بين روسيا وتركيا حول بعض السفن الروسية العائدة إلى قواعدها[٣٠]. وتهدف تركيا من وراء سياساتها غير المعادية لروسيا إلى كسب مزيد من الحرية في تحركاتها تجاه الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما هو الحال في وليبيا وناغورنو كاراباخ؛ كما تحتاج إلى ضوء أخضر روسي لعملياتها في سوريا ضد القوات الكوردية التي تعدها جماعات إرهابية؛ في الوقت الذي تعدها الولايات المتحدة أهم حلفائها في القتال ضد داعش[٣١].

مما تقدم يمكن القول ان هناك مصالح مشتركة لتركيا مع روسيا، تشكل هذه المصالح محدداً لصانع القرار التركي في تعاطيه مع الصراع الروسي الاوكراني، تدفعه الى اتخاذ مواقف معتدلة تجاه روسيا تراعي هذه المشتركات، وتجنب الاضرار بها.

ثالثا . تركيا واوكرانيا

تتمتع تركيا بتسلسل زمني طويل من الاتصال التاريخي والجغرافي والثقافي مع اوكرانيا ، اذ تأسست العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في اوائل التسعينيات عندما اصبحت تركيا واحدة من اولى الدول في العالم التي اعلنت رسميا الاعتراف بسيادة اوكرانيا ، وفي السنوات الخمس التي سبقت الحرب، توثقت العلاقات التركية–الأوكرانية بشكل اكبر، حيث ادركت تركيا ان شراكتها مع اوكرانيا تساهم في تحقيق هدف الاستراتيجي في التحول الى قوة اقليمية مؤثرة، وفرصة للبناء على علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها لتعزيز مواقعها في حوض البحر الأسود . بالمقابل، كانت تركيا واحدة من الشركاء القلائل لأوكرانيا والمستعدين للتعاون بجدية في صناعة الدفاع، وهو أمر بالغ الاهمية بالنسبة لأوكرانيا خصوصاً بعد أحداث العام ٢٠١٤، واحتلال روسيا للقرم واقليم دونباس، وضرورة تحديث قواتها المسلحة بالكامل للمرة الأولى منذ حصولها على الاستقلال في العام ١٩٩١، وكان ينظر الى تركيا على انها شريك حيوي يرغب في بيع طائرات بدون طيار متقدمة، ومساعدة اوكرانيا في بناء اول سفينة حربية حديثة، كما ان تركيا كانت حريصة ايضاً على تعميق العلاقات مع اوكرانيا منذ ان اصبحت مهتمة بتأمين المحركات الأوكرانية لطائراتها بدون طيار[٣٢] .

من ناحية اخرى، تدرك تركيا انه ليس من مصلحتها أن تقع اوكرانيا تحت سيطرة روسيا لذلك فهي تدعمها عسكرياً طالما استمرت الحرب، فتركيا تنظر لأوكرانيا باعتبارها حليف مهم في ميزان القوى في حوض البحر الأسود ، فقد وضعت اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ التي تنظم الوصول البحري الى البحر الأسود تركيا كحارس لبوابة البحر الأسود ، وتسمح الاتفاقية فقط للدول الساحلية (بلغاريا وجورجيا ورومانيا وروسيا واوكرانيا وتركيا) بالأحتفاظ باساطيل كبيرة ودائمة على البحر الأسود ، ومن بين هذه الدول تمتلك روسيا وتركيا فقط قوات بحرية كبيرة، وهي حقيقة تجعل البحر الأسود فعليا منطقة مشتركة روسية تركية في مونترو، فالبحر الأسود يقع ضمن المنطقة العسكرية الجنوبية الروسية التي تشرف على مسرح عمليات يغطي شمال القوقاز والبحر الأسود وبحر قزوين، وتحت إشرافها نُفذت عدة إجراءات تكشف عن أطماع توسعية لروسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي والبحر الأبيض المتوسط[٣٣] .

لذا عملت تركيا على اقامة علاقات جيدة مع الدول الأربع الأخرى المطلة على البحر الأسود، واوكرانيا ثالث أكبر دولة على البحر الأسود من حيث عدد السكان والمساحة بعد تركيا وروسيا ورابع اكبر دولة من حيث حجم اقتصادها، لذا تحتل مكانة كبيرة بشكل خاص في المدرك الأستراتيجي التركي، اذ حافظت تركيا على علاقات جيدة مع اوكرانيا منذ استقلال ذلك البلد في العام ١٩٩١ مما جعلها حليفاً رئيسياً لتركيا ضد روسيا، وبناءً على ذلك زودت تركيا اوكرانيا بمعدات عسكرية رئيسة بما في ذلك طائرات "بيرقدار" بدون طيار، والتي ظهرت قدراتها القتالية الفعّالة ضد الأرتال الروسية، لاسيما في المراحل الأولى من الحرب، في الوقت الذي عرض فيه الغرب المساعدة على الحكومة الاوكرانية لأخلاء العاصمة كييف، لم تكن نجاحات الطائرات بدون طيار التركية تتعلق بالقدرات القتالية فحسب، بل أيضاً بالحرب السياسية والحفاظ على الروح المعنوية العالية بين صفوف القوات المسلحة الأوكرانية[٣٤].

من ناحية اخرى، تحتفظ تركيا بعلاقات اقتصادية مهمة مع أوكرانيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في العام ٢٠٢١ نحو٧,٤ مليار دولار، إذ تؤمّن اوكرانيا لتركيا نحو ١٤% من احتياجاتها من القمح، كثاني أكبر مورد لها بعد روسيا من هذه السلعة الاستراتيجية، كما تحظى تركيا بدور مهم على صعيد الاستثمارات في أوكرانيا حيث تعمل فيها مئات الشركات التركية، اهمها شركة تركسل (Turkcell) للاتصالات التي تعد ثالث مُشغل لشبكات الجوال في أوكرانيا، فيما تكلل التعاون الثنائي بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة بدأ تنفيذها منذ مطلع العام ٢٠٢٣، والتي تهدف الى رفع التبادل التجاري إلى ١٠ مليار دولار، والغاء الرسوم الجمركية عن نحو ٩٥% من السلع الأوكرانية[٣٥]، فضلاً عن ذلك، جاءت أوكرانيا في المركز الثالث في قائمة السياحة التركية، اذ يمكن اعتبار السياحة واحدة من اهم المجالات التعاون بين تركيا واوكرانيا، وقد طور البلدان تعاونهما في المجالات الثقافية والسياسية بما في ذلك العلاقات بين المدن التوأم والمدن الشقيقة والأنشطة الثقافية المشتركة والتعاون التعليمي، ففي العام ٢٠٢١ على سبيل المثال، زار تركيا اكثر من ٢ مليون سائح اوكراني، كما تتمتع البلدان بعلاقات متميزة في مجال الصناعات الدفاعية، لاسيما إنتاج الطائرة التركية من دون طيار بيرقدار TB2 التي أثبتت فعالية كبيرة في الحرب الأوكرانية وكانت محل خلاف تركي مع روسيا[٣٦].

بالمجمل، يمكن عدّ هذه المستوى النوعي من العلاقات بين البلدين، بمثابة محدد مهم على صعيد السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع الروسي–الاوكراني، وذلك من حيث كون اوكرانيا دولة تقع خارج المناطق التي توصف بكونها مناطق امن قومي لتركيا، لكن السعي التركي لتوظيف علاقتها معها باتجاه تعزيز الموقف التركي مع الغرب بالمجمل، هو ما يعطي هذه العلاقات بعداً مستداماً واضافياً مهماً .

رابعا . امن الطاقة والغذاء العالمي

أثارت الحرب الروسية–الاوكرانية المخاوف من تأثير ارتداداتها على قطاعات الطاقة والقمح والسياحة في تركيا، وثارت تساؤلات حول الكيفية التي ستواجه بها تركيا انعكاسات تلك الحرب على اقتصادها المتعثر، من هذا المنطلق، بذلت تركيا مساعٍ حثيثة لتجنب تأثيرات الحرب السلبية عليها ومحاولة خلق فرص ايجابية تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الوطنية، يأتي في مقدمتها تأمين احتياجات تركيا النفطية وتعزيز مكانتها كممر للطاقة، إذ ساعد الموقف التركي المتوازن تجاه الأزمة في دعم استمرار إمدادات النفط والغاز والسلع الغذائية للسوق العالمية فضلاً عن السوق التركية، ومن ثَم تجنب البحث عن بدائل أخرى بتكاليف مرتفعة، فمع تحرك الدول الأوروبية المعارضة للغزو الروسي لتقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسيين وتحمل الزيادات الهائلة في الاسعار والنقص المحتمل، عملت تركيا بالمقابل على تعميق علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة، حيث ارتفعت وارداتها بشكل كبير من النفط الخام والفحم الروسيين، وسعت لتحويل تركيا الى مركز تجاري اقليمي للغاز الروسي، كما اقترحت مشروع بناء محطة ثانية للطاقة النووية في تركيا، تصممها وتمولها روسيا، وذلك لتوفير الطاقة الرخيصة للاقتصاد التركي الذي هو في امس الحاجة اليها، في وقت يعاني من ازمة حادة مستمرة وخطيرة. هذه المساعي في الحقيقة، هي اوراق مناورة تستخدمها تركيا لتعزيز موقفها ومكانتها في الصراع ما بين روسيا والغرب، إذ ان استخدام ازمة الطاقة يعزز من مكانتها الجيوستراتيجية، ويزيد من فرص تحقيق مساعيها الدائمة بجعل تركيا مركز عالمي للطاقة[٣٧] .

في الوقت نفسه، ينظر الغرب الى تركيا بوصفها البوابة الرئيسة لسياسات الناتو والاتحاد الأوروبي الساعية لتقويض مشاريع الطاقة الروسية، ومحاولة إيجاد بدائل عنها، وان بدائل تأمين احتياجات أوروبا من الطاقة والغاز سواء من الخليج العربي وتحديداً الغاز القطري أو من مصادر أخرى، لا يمكن لها إلّا ان تتخذ من تركيا معبراً لهذه

المشاريع[٣٨] وتجلى ذلك في موافقة روسيا في قمة سوتشي في ٥ اب ٢٠٢٢، على أن تدفع تركيا ٢٥% من قيمة الغاز الذي تستورده منها بالروبل؛ ما يعني مساعدة تركيا على تعديل ميزان المدفوعات، وتحويلها إلى مركز دولي لتوزيع الغاز الروسي، وهو قرار ذو طابع إستراتيجي، وهو ما عملت تركيا على استثماره في ترسيخ دورها كممر آمن لنقل تدفقات الغاز من آسيا الوسطى وشرق المتوسط إلى القارة الأوروبية، وابرز مؤشرات ذلك هو اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ تحويل تركيا إلى ممر للغاز الروسي الى اوروبا من خلال إنشاء "مركز لتصدير الغاز" مقره تركيا، وكذلك مساعي تركيا بالتنسيق مع اسرائيل، بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، لبحث إمكانية مد خط أنابيب يربط بين أوروبا وإسرائيل مروراً بتركيا، فضلاً عن بذلها جهوداً حثيثة لتمرير اتفاق مع أذربيجان خلال انعقاد النسخة الثانية لمنتدى الطاقة التركي–الأذربيجاني في ٦ تشرين الاول ٢٠٢٣، يضمن رفع سعة خط (TANAP) لنقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر الأناضول من ١٦ مليار م٣ إلى ٣٢ مليار م٣، حيث أن زيادة كمية الضخ في هذا الخط يسمح بزيادة حصة تركيا من الغاز الأذري والتي من المتوقع أن ترتفع من ٦ مليار قدم مكعب إلى نحو ١١ مليار قدم مكعب[٣٩].

من ناحية اخرى، كان التحرك الأكثر أهمية لتركيا، هو مساعيها لتأدية دور الوسيط في قضية الحبوب والإمدادات الغذائية بين روسيا واوكرانيا؛ إذ عملت تركيا، إلى جانب الأمم المتحدة، على التفاوض على إطلاق سراح صادرات الغذاء والحبوب التي انقطعت منذ بداية الحرب، ونجحت في التوصل إلى اتفاق في ٢٢ تموز ٢٠٢٢ تضمّن إطلاق مركز تنسيق الحبوب في إسطنبول؛ حيث يجب أن تعبر الكثير من صادرات الأغذية والحبوب الأوكرانية – وكذلك الروسية – المياه الاقليمية لتركيا في البحر الأسود والبسفور للوصول إلى الأسواق العالمية في الشرق الأوسط وأفريقيا وما وراءهما، وفي حين أن تركيا هي العضو الوحيد في الناتو الذي يتمتع بعلاقات جيدة ومتوازنة مع كل من روسيا وأوكرانيا، يمكنها من المساعدة في ضمان المرور الآمن للسفن البحرية عبر هذه المنطقة[٤٠]، وهو ما اكدته الامم المتحدة بوصفها اتفاقية الحبوب كمثال مهم للتعاون الدولي الناجح في قطاع الزراعة وفي مواجهة ازمة الغذاء العالمية الناجمة عن الحرب الروسية–الاوكرانية، اذ كان الاتفاق فعالاً في ضمان الامن الغذائي وتعزيز انتاج الحبوب وخلق الفرص التجارية بين روسيا واوكرانيا وتركيا وبقية دول العالم[٤١].

على الرغم من ان مسألة امن الطاقة والغذاء العالمي كانت تشكل محدداً للسياسة الخارجية التركية تجاه الصراع في اوكرانيا، نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد التركي منذ جائحة كورونا وحتى الوقت الحاضر، إلّا ان صانع القرار التركي نجح في توظيف هذا المحدد بالشكل الذي يقلل من تداعياته السلبية على الاقتصاد التركي، ويحقق الاهداف الاستراتيجية لتركيا في هذا الصراع.

خامسا . الأشراف على الممرات البحرية

نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المحوري؛ تشترك تركيا مع أوكرانيا وروسيا في الإطلال على البحر الأسود مع كل من جورجيا وبلغاريا ورومانيا، وقد عمدت تركيا بعد نهاية الحرب الباردة للتعامل مع هذه الدول من منطلق مساحات التعاون الاقتصادي وتدابير بناء الثقة، دون النظر الى البحر الأسود باعتباره منطقة تحتوي على تهديدات كامنة للأمن القومي التركي مقارنة بالتهديد الاساس الذي يمثله حزب العمال الكردستاني لأمن وسلامة الدولة التركية هذا التصور التركي للتهديدات تغير خلال السنوات الأخيرة، لاسيما مع توجه روسيا نحو توسيع نفوذها في البحر الأسود بمجموعة من الخطوات المتدرجة والعنيفة(٤٢).

وتعزز اتفاقية العام ١٩٣٦، الموقعة في مونترو بسويسرا، سيادة تركيا على مضيق البوسفور والدردنيل، وتنص على حرية مرور السفن التجارية عبر المضيق، في حين تحد بشكل كبير من مرور السفن العسكرية التابعة لدول غير البحر الأسود، وبإخطار مسبق من السلطات التركية، يمكن لدول البحر الأسود نقل أية سفن عسكرية عبر المضيق خلال فترات السلم، ومع ذلك، فإن سفن الدول غير المطلة على البحر الأسود محددة بقيود تتعلق بالإشراف على حمولتها ومدة اقامتها، ومن ثم فإن إغلاق تركيا لمضيق البوسفور أمام البحرية الروسية، من شأنه تعريض العلاقات التركية – الروسية لهزة كبيرة، تُهدد سلسلة العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية والصفقات الدفاعية المُبرمة بين الجانبين، وهو الأمر الذي تحاول تركيا تجنبه(٤٣).

يقع البحر الأسود ضمن المنطقة العسكرية الجنوبية الروسية التي تشرف على مسرح عمليات يغطي شمال القوقاز والبحر الأسود وبحر قزوين، وتحت إشرافها نُفذت عدة إجراءات تكشف عن أطماع توسعية لروسيا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي والبحر الأبيض المتوسط، حيث اعادت روسيا في العام ٢٠١٣ تخصيص قوة بحرية

للعمل في البحر الأبيض المتوسط بعد سابقة تفكيك الأسطول السوفيتي الخامس المختص بالعمل في البحر المتوسط في العام ١٩٩٢[٤٤]، وكانت روسيا قد عمدت، قبل غزو أوكرانيا، إلى تعزيز سلاحها البحري في البحر الأسود، ونشرت، بعد ضم القرم في العام ٢٠١٤ ما يُسمّى بقدرات منع الولوج والمناطق المحرّمة (A2/AD) وأنظمة صاروخية هناك، فحققت تفوقاً كبيرًا في الميدانَين البحري والجوي، وتسعى في غزوها لأوكرانيا إلى زيادة هيمنتها في المنطقة، حيث باتت إحدى السمات الأساسية في استراتيجيتها تتمثّل في السيطرة على الخط الساحلي للبحر الأسود، وفي هذه الحالة، ستصبح أوكرانيا من دون منافذ إلى البحر، وسوف يتأمّن خطٌ يصل بين روسيا ومنطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا، حيث تتواجد القوات الروسية، وفي نهاية المطاف، سوف يميل الميزان العسكري أكثر لصالح روسيا في البحر الأسود[٤٥].

وجاءت الخطوة التالية من خلال التدخل الروسي في سوريا العام ٢٠١٥، ليصبح البحر الأسود هو شريان الحياة اللوجستي للقوات الروسية في سوريا، وقد أدى هذا التدخل إلى تقويض فاعلية الدور التركي في سوريا، ولاحقاً بحلول العام ٢٠١٧، خصّصت روسيا معظم السفن الحربية الحديثة التابعة لأسطول البحر الأسود للعمل ضمن قوة أسطول البحر الأبيض المتوسط، وهو ما عزّز نفوذها في تلك المنطقة الحيوية التي تتعارض فيها مصالح تركيا مع مصالح روسيا في عدة ملفات مثل قبرص وليبيا، وعندما نضم المشهد في القرم وأوكرانيا إلى مشهد الوجود الروسي في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا، والوجود العسكري الروسي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بعد اعتراف موسكو بانفصالهما عن جورجيا، نجد أن موسكو أصبحت صاحبة النفوذ الأكبر في البحر الأسود، وهو ما يثير المخاوف التركية من طرح موسكو مستقبلاً لمطالب تتعلق بمضيقي البوسفور والدردنيل[٤٦].

لذا أصبح الغزو الروسي لأوكرانيا تحدياً اقليماً كبيراً لتركيا ولم يقتصر الامر على تقريب الحرب النشطة من حدود تركيا فحسب، بل ادى ايضا الى زعزعة التوازن القائم منذ فترة طويلة في البحر الاسود، وردت انقرة بإغلاق المضيق امام السفن الحربية الروسية في فبراير ٢٠٢٢ فضلا عن ذلك كثفت تركيا تطوير قدراتها البحرية واستثمرت في تطوير تقنياتها المحلية، وتتوخى الاستراتيجية البحرية الوطنية المعروفة باسم "الوطن الأزرق" زيادة عدد السفن الحربية والغواصات وتعزيز انظمة الانذار المبكر وتعزيز القدرات في مجال الدفاع المضاد للطائرات والحرب السطحية والدوريات والدفاع العسكري[٤٧].

وتحايلاً على المساعي الروسية للسيطرة على المضايق الخاضعة لاتفاقية مونترو، تسعى تركيا للانتهاء من بناء "قناة اسطنبول" التي تمتد بموازاة مضيق البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ولا تنطبق عليها شروط الاتفاقية، بما يضمن تفرد تركيا بالسيادة على القناة، وحق المنع والسماح للسفن الحربية للمرور عبرها، الأمر الذي تبدي كل من روسيا والدول الغربية قلقاً تجاهه، وذلك رغم تعهد تركيا المُسبق للطرفين بعدم تحويل القناة إلى ساحة حربية. فمن ناحية تتحسب روسيا من أن تتحول القناة لمسار حربي لقوات الناتو، ومدخل إلى البحر الأسود، ومن ناحية أخرى، ينتاب الدول الغربية القلق من أن تسمح تركيا للسفن الحربية الروسية بالوصول إلى البحر المتوسط، خاصة في ظل المكاسب الاقتصادية الكبيرة المُتوقع أن تحصل عليها تركيا من تشغيل القناة لصالح الطرفين(٤٨).

مما تقدم، يتضح أن أحد أهم محددات سياسة تركيا تجاه الصراع في اوكرانيا هو تجنب التصعيد والحفاظ على توازن القوى الذي يحول دون تحول البحر الاسود اما الى "بحيرة روسية" او "فناء خلفي للناتو والولايات المتحدة"، اذ ان الدبلوماسية التركية المتعددة الأطراف القائمة على نهج "الملكية الاقليمية" مدعومة لخدمة هذه الأهداف، بحيث تحد من تأثير اللاعبين الخارجيين في المنطقة، وتتيح تحقيق الاهداف الطموحة لتركيا في القيادة الاقليمية.

المبحث الثالث

المقاربة التركية تجاه الصراع في اوكرانيا

تعد الازمة الروسية–الاوكرانية اختباراً صعباً للسياسة الخارجية التركية، نظراً لكون تركيا عضواً في حلف الناتو وتمتلك علاقات عسكرية ودفاعية مهمة مع اوكرانيا، وفي الوقت نفسه، تحتفظ بعلاقات تعاون مع روسيا وتنخرط معها في عدة ملفات اقليمية، الامر الذي يجعل موقفها دقيقاً جداً ومحملاً بكثير من الحسابات المعقدة. ومن هذه المنطلق، كان للسياسة الخارجية التركية مقاربة خاصة تجاه الصراع الروسي–الاوكراني، يستند على العديد من المرتكزات يأتي في مقدمتها الآتي:

أولا. التضامن مع اوكرانيا وادانة التدخل الروسي

منذ بداية الصراع الروسي–الاوكراني، سعت تركيا الى موازنة سياستها تجاه أطراف الصراع بين الحاجة الى دعم اوكرانيا، وتوخي معاداة روسيا، ومع ذلك لم تقف تركيا على الحياد احتلت روسيا شبه جزيرة القرم (التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية طويلة) وضمتها الى اراضيها في العام ٢٠١٤، بل على العكس من ذلك أعربت عن إدانتها لذلك وأعلنت تضامنها مع اوكرانيا ودعمها لوحدة وسلامة اراضيها، كما ادانت الانتهاكات الروسية لحقوق الانسان ضد تتار القرم. وبعد اندلاع الحرب الروسية ضد اوكرانيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٣، أعلنت تركيا عن ادانتها للغزو الروسي لأوكرانيا، وسارعت إلى منع السفن الحربية الروسية من المرور عبر مضيق البوسفور والدردنيل إلى البحر الأسود، كما قيدت الرحلات الجوية العسكرية الروسية عبر أراضيها، لكن سمحت في الوقت نفسه باستمرار الرحلات الجوية التجارية الروسية معها، وعلى الرغم من كون تركيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي؛ ولم تنضم إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا سواءً من قبل الاتحاد الأوروبي أم الولايات المتحدة أم الامم المتحدة؛ لكنها أكدت مع ذلك أنها ستحترم هذه العقوبات ولن تحاول التحايل عليها، كما انها ألزمت البنك المركزي التركي بعدم استخدام نظام الدفع الروسي (مير)، وذلك لتجنب العقوبات على مؤسساتها المالية. من ناحية اخرى، سهّلت تركيا شحن الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى بلغاريا ليحل محل الإمدادات الروسية، حيث اصبح الغاز الاذري

المصدر الوحيد لبلغاريا، كما اعلنت تركيا موقفها الرسمي بتأييد إعادة جميع الأراضي التي احتلتها روسيا إلى أوكرانيا –بما في ذلك شبه جزيرة القرم– وأنها لن تعترف أبداً بضم روسيا لأوكرانيا، كما توسطت في عمليات تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، وسهلت الترتيبات التي سمحت بشحن الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود[٤٩].

والاهم من ذلك ان تركيا اقامت شراكة عسكرية قوية مع اوكرانيا تشكل في نهاية المطاف تعبيرا عن رؤية تركيا الاستراتيجية والتزامها بالتحالف الغربي، اذ ان العلاقات العسكرية القوية بين تركيا واوكرانيا تشير بوضوح الى طموحها الجيوسياسي لاحتواء روسيا[٥٠]، ورغم أن القوات الاوكرانية كانت مزودة بأسلحة أميركية مضادة للدبابات والطائرات وأسلحة أخرى من دول الناتو، إلا أن الدعم التركي لها لاسيما بزيادة امدادات احد اكثر اسلحة الجيش الاوكراني تطوراً وهي الطائرة المسيرة(بيرقدار TB2)، وهي طائرة بدون طيار مسلحة طويلة المدى تركية الصنع اثار استخدامها لاول مرة في اوكرانيا غضب المسؤولين الروس، حيث أثبتت فعاليتها بإيقاع خسائر عسكرية مباشرة في صفوف القوات الروسية"، من خلال ميزاتها المتعددة واهمها انها تبث تصوير كامل لعملياتها الخاصة بتدمير المعدات الروسية الأمر الذي كان له تأثيرات مهمة على الروح المعنوية لقوات العدو، ويعد قرار "اردوغان" بتقديم الأسلحة والدعم لأوكرانيا بمثابة توبيخ لروسيا وعامل تعقيد اخر في مزيج التعاون والصراع بين البلدين[٥١].

فضلا عن ذلك بدأت تركيا في اواخر العام الماضي بتزويد اوكرانيا بقنابل عنقودية امريكية، مما وفر لأوكرانيا سلاحاً مثيراً للجدل لا سيما ان الولايات المتحدة منعت اوكرانيا من الوصول الى الذخائر العنقودية، فكانت تركيا هي المكان الوحيد الذي يمكن لأوكرانيا الحصول عليها منه، وعلى الرغم من أن تركيا لم تشارك المعلومات حول مخزون الذخائر العنقودية الموجودة لديها، فقد انتجت شركة "الصناعات الميكانيكية والكيمائية" ومقرها انقرة قذيفة مدفعية طويلة المدى يمكن اطلاقها من مدافع عيار ١٥٥ ملم باستخدام الذخائر العنقودية الذاتية التدمير الذاتي، فضلاً عن قيام شركة "روكستان" وهي شركة تركية رئيسة اخرى بتصنيع الأسلحة، حيث قامت بتصنيع صواريخ "TRK-122" لأنظمة مدفعية عيار ١٢٢ ملم، والتي تنشر ايضا ذخائر صغيرة من طراز الذخائر العنقودية (DPICM) مشيرة الى ان سلوفاكيا وتشيلي والولايات المتحدة نقلت في الماضي ذخائر عنقودية الى تركيا، وقد اشاد القائد العام للقوات المسلحة الأوكراني بكفاءة وفعالية هذه الذخائر في ساحة المعركة[٥٢].

والاهم من ذلك، ان وزارة الدفاع الاوكرانية طلبت طرادات جديدة وهي سفن حربية تركية الصنع معروفة بقدرتها على المناورة، والهدف من الحصول على هذه السفن في المقام الاول هو تعزيز القدرات القتالية البحرية الاوكرانية لتعزيز الامن في البحر الاسود وبحر ازوف. (٥٣)

وبينما دأب الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" على وضع نفسه كرجل دولة قادر على التوسط بين الخصوم–وغالبا ما ينتزع تنازلات قيمة في هذه العملية– الا ان تحوله الأخير بالسماح للسويد بالانضمام الى حلف شمال الاطلسي (الناتو) ادى الى اضطراب العلاقة بين انقرة وموسكو وندد المشرعون الروس والقوميون المتشددون باردوغان، الذي اشار علنا الى ان اوكرانيا تستحق ايضا ان تكون عضوا في حلف شمال الاطلسي في مرحلة ما في المستقبل كان الكرملين ايضا غاضبا بشكل خاص عندما سمح اردوغان لقادة حصار مصنع ازوفستال للصلب في مايو ٢٠٢٢ في ماريوبول بالعودة الى وطنهم في اوكرانيا من تركيا مع الرئيس الأوكراني "فولديمير زيلينسكي" في وقت سابق من هذا الشهر، فيما تزعم موسكو انه انتهاك لاتفاق تبادل الاسرى الذي تم التوصل الية بواسطة تركيا (٥٤).

يتضح مما تقدم، ان تركيا ومن خلال هذا الدعم السياسي والتعاون العسكري تعمل على تمكين اوكرانيا من الحصول على ادوات حقيقية وذات معنى للدفاع عن نفسها ضد اي معتد مباشر في ساحة المعركة، ومنحها المزيد من الخيارات في سبيل استرداد اراضيها المحتلة من قبل روسيا بضمنها شبه جزيرة القرم.

ثانيا . الحفاظ على علاقاتها مع روسيا

طوّرت تركيا وروسيا نمطاً ثنائياً فريداً من العلاقات أُطلق عليه "التعاون التنافسي"، فبينما يدعم الطرفان جهات متعارضة في الساحات الليبية والسورية وجنوب القوقاز، إلا أنهما في الوقت نفسه استطاعا ان يبنيا مجموعة من التفاهمات المتبادلة والمستقرة تجاه مسارح الصراعات الإقليمية المختلفة، تستند الى مستوى من التنسيق العالي والقدرة على إدارة خلافاتهما واحترام مساحات نفوذ بعضهما البعض. هذا النمط من العلاقات يناسب تركيا وتعمل جاهدة من اجل الحفاظ عليه، وذلك لارتباط مصالحها داخل بعض مسارح العمليات بالتوافق مع روسيا، فعلى سبيل المثال: ستدفع تركيا ثمناً باهظاً في سوريا في حال الصدام مع روسيا وعدم التوافق معها، وسيهدد ذلك استمرار سيطرتها على ما تسمى بـ"المنطقة الآمنة" التي أقامتها قواتها العسكرية في شمال سوريا بعد ان نفذت

سلسلة من العمليات التي اطلقت عليها (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام)، من ناحية اخرى، فإن اي ضغط عسكري روسي في ادلب سيكون سبباً لنزوح ملايين السوريين نحو الحدود التركية، لا تستطيع تركيا تحمل تكاليفه لاسيما وانها تستضيف اكثر من ٤ مليون لاجئ سوري، وما تتحمله نتيجة ذلك من ضغوط داخلية سياسية وشعبية تطالب الحكومة بإعادة اللاجئين الى بلادهم، نظراً للوضع المتردي الذي يمر به الاقتصاد التركي. لذا فإن اي موقف تركي تعده روسيا مزعزعاً للاستقرار في جوارها القريب لن تتسامح معه ابداً، بعكس المرونة الاستراتيجية التي قد تُبديها روسيا حيال بعض المواقف التركية من قضايا الشرق الأوسط، كونها تنظر الى الحالة الاولى من منظور الامن القومي الروسي، في حين تنظر الى الاخرى من منطلق السعي لاستعادة المكانة الدولية لروسيا وتعزيز القوة الجيوسياسية في الساحة الدولية[٥٥].

لقد تطورت العلاقات بين تركيا وروسيا مؤخراً بشكل تصاعدي لافت، وارتبط البلدان بمشاريع تجارية واستثمارية استراتيجية عديدة، تأتي في مقدمتها مشاريع الطاقة التي شكلت حجر الأساس في العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن صفقة منظومة (إس ٤٠٠) الدفاعية الروسية، التي تركت أثراً سلبياً على العلاقات التركية الأمريكية، فضلاً عن مشاريع خطوط نقل الغاز التي تشترك فيها روسيا وتركيا والتي تعد مُتغيراً حاسماً في تحديد مستقبل العلاقات التركية–الروسية، حيث تم تدشين خط أنابيب (ترك ستريم) في كانون الثاني العام ٢٠٢٠، الذي يمتد من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود، وينقل الغاز لتركيا ودول جنوب وجنوب شرق أوروبا عبر الأراضي التركية، مُتجاوزاً أوكرانيا، لتصبح تركيا بموجبه مركزاً لمبيعات الغاز الطبيعي الروسي في أوروبا[٥٦].

لذا تسعى تركيا للحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع روسيا، ولا سيما بعد شعورها بتخلي حلفاء الناتو عنها، واصطفافهم إلى جانب اليونان وقبرص في خلافها الأخير معهم بخصوص حقوق التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فضلاً عن تجاهلهم لمخاوفها من تداعيات الصراع في سوريا على امنها القومي، واقتصار دعمهم لها بمسألة احتواء أزمة اللاجئين، وضمان عدم تدفقهم باتجاه الحدود الأوروبية. ولم يقتصر الامر على ذلك فحسب، بل ان انتقاد الغرب لسياسات الحكومة التركية الداخلية لاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز العام ٢٠١٦ دفعها لتبني سياسة براغماتية متعددة التوجهات، تركز على مصالحها الوطنية ولا تدعم بالضرورة سياسات حلفائها في

الناتو[٥٧]، حيث ادى الإحباط التركي المتزايد من المواقف الغربية تجاه قضايا تركيا وسياساتها الى تشكيل العلاقة مع روسيا، على الرغم من تعارضها مع التزامات تركيا وهويتها الأطلسية، ورغم ما تمثله روسيا بوصفها منافساً إستراتيجياً لتركيا في البحر الأسود شمالاً وفي القوقاز شرقا وفي سوريا جنوبا وفي أفريقيا أيضا، لكن الضغوط اعلاه دفعت الجانبين الى تقليص الفجوة وإيجاد أرضية مشتركة يستطيعان من خلالها إدارة التنافس وتحويله إلى تعاون[٥٨].

من ناحية اخرى، توفر العلاقات الجيدة لتركيا مع روسيا فرصة لها من اجل متابعة هدفها المتمثل في الاستقلال الاستراتيجي على المستوى الدولي، من خلال انتهاج سياسة خارجية تتسم بالواقعية، والاستفادة من اهمية موقعها الجيوستراتيجي في تعزيز مكانتها كقوة اقليمية فاعلة ومؤثرة وقادرة على ان تؤدي دوراً متوازناً في معادلات القوة بين الغرب وروسيا وايران ودول الشرق الأوسط[٥٩]، لذا فإن التحوط الاستراتيجي الذي اتخذته تركيا في تصرفاتها خلال الأزمة الحالية له علاقة كبيرة بعلاقاتها الأمنية والعسكرية التي تربطها مع روسيا، والذي تنظر من خلاله الى روسيا على نحو متزايد باعتبارها "ثقلاً موازناً" للقوى الغربية وضغوطها على تركيا اقليمياً ودولياً، وتسعى الى تعميق العلاقة معها لتنويع استراتيجيتها الامنية، لذا لم يصل الموقف التركي من الحرب الروسية–الاوكرانية الى مستوى الإجراءات الاخرى التي فرضها اعضاء الناتو الاخرون على روسيا، ورفضت باستمرار الانضمام الى العقوبات المفروضة من قبلهم على روسيا، ووصفتها بانها "عديمة الفائدة"[٦٠].

وبهذا نجحت تركيا في تجنيب تعرض شراكتها المهمة مع روسيا للخطر، والعمل على تأمين مكانتها الدولية والمحلية باعتبارها قوة اقليمية، وطرفاً موثوقاً يوفر قاعدة اتصال بين روسيا وبقية أطراف الحرب.

ثالثا . دبلوماسية الوساطة وخفض حدة الصراع

سعت تركيا الى استغلال تداعيات الحرب الروسية–الاوكرانية لزيادة نفوذها الإقليمي والعالمي من خلال تولي دور الوسيط، وهذا الامر من شأنه أن يعزز سمعتها ونفوذها في المنطقة، ويسمح لها بالمطالبة بدور أكبر في العلاقات بين روسيا والغرب والتي تعرضت الى شرخ كبير بسبب الحرب، فمنذ اندلاع الحرب في شباط عام ٢٠٢٢، ظلت تركيا الدولة الأكثر ودية بين جميع دول الناتو تجاه روسيا، ولم تفرض عقوبات أو تلغي الرحلات الجوية بين البلدين،

وواصلت التعاون الوثيق معها في العديد من القضايا في الجانب الاخر، سعت تركيا الى تعزيز مساحات التفاهم مع القوى الغربية –من خلال دعم اوكرانيا – التي تمثل العلاقة معها أولوية في الاستراتيجية التركية، فازدادت العلاقات التركية– الأوكرانية وثوقاً، ورأت تركيا أن شراكتها مع اوكرانيا تسهم في تحقيق هدفها المتمثل في تحويل تركيا إلى قوة إقليمية مؤثرة، فضلاً عن تعزيز موقفها في حوض البحر الأسود، وبالنسبة لأوكرانيا، كانت تركيا واحدة من الشركاء القلائل المستعدين للتعاون بجدية في صناعة الدفاع لاسيما بعد مساعيها لتحديث قواتها المسلحة بالكامل بعد احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وجزء من منطقة دونباس في العام ٢٠١٤[٦١] ومن هذا المنطلق كانت الظروف مهيأة لتركيا لتأدية دور الوسيط، وبذلت الدبلوماسية التركية قصارى جهدها للتأكيد على التزام تركيا بنهج حيادي تجاه أطراف الحرب والقوى المنخرطة فيها، وهو ما ظهر جلياً في المبادرات التي أطلقتها وجهود الوساطة التي قادتها بين روسيا واوكرانيا .

ويتعلق دور الوساطة في الحرب الأوكرانية–الروسية بمصالح تركيا المشتركة مع البلدين وبالتوازن الاستراتيجي في البحر الأسود، فتركيا تفضل المفاوضات بسبب خشيتها من سيطرة روسيا وهيمنتها على طول الساحل الشمالي من البحر الأسود، وليس من مصلحتها خسارة أوكرانيا في الحرب، والتي تعني ضم روسيا أراض أوكرانية اضافية، وفي الوقت نفسه تستفيد تركيا من فرض العقوبات الغربية على روسيا، وعدم انضمامها لتلك العقوبات، وذلك من خلال هجرة رجال الأعمال ورؤوس الاموال الروسية إليها، لاسيما وان مستوى التبادل التجاري بين البلدين ارتفع نتيجة العقوبات حيث تدفقت رؤوس الأموال الروسية إلى السوق التركية، وشهدت المدن التركية تسجيل شركات روسية جديدة فيها . لذلك تبنت تركيا انطلاقاً من مصالحها وهويتها الوطنية سياسة تقوم على معادلات الموازنة بين كل من روسيا واوكرانيا، وروسيا والولايات المتحدة، وروسيا والاتحاد الاوروبي، ونظمت وساطة دبلوماسية رفيعة المستوى لروسيا واوكرانيا، وكذلك الولايات المتحدة وروسيا، مما عزز بشكل كبير استقلالها الاستراتيجي في لعبة توازنات القوى الكبرى، ولاقت وساطة تركيا في الحرب ترحيباً دولياً واسعاً، فضلاً عن ان التعاطي البراغماتي للدبلوماسية التركية مع الأزمة كشف قدرتها على مواجهة التحديات، وعزز مكانتها الجيوسياسية والاستراتيجية، في الوقت الذي أغلقت فيه كل القنوات الدبلوماسية تقريباً في وجه اطراف الصراع، قدمت تركيا نفسها كوسيط موثوق ولاعب أساسي يرغب الجميع في الحديث معه[٦٢] .

فبعد مدة وجيزة من الهجوم الروسي واسع النطاق لأوكرانيا في شباط العام ٢٠٢٢، استضافت تركيا في ١٠ آذار بمدينة انطاليا اجتماعاً بين وزيري الخارجية الروسي والأوكراني، كما رعت بعد ذلك بأسبوعين محادثات بين المفاوضين من البلدين بهدف إنهاء الأعمال العدائية لم يكتب لها النجاح، وفي تموز من العام نفسه، نجحت تركيا جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة في التوسط لإبرام "اتفاق اسطنبول" بين روسيا وأوكرانيا سمح بشحن ملايين الأطنان من الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، والتي توقفت جراء العمليات الحربية، في وقت ارتفعت فيه اسعار الغذاء حول العالم بسبب الحرب الروسية–الاوكرانية، ونجحت في تمديد الاتفاق اكثر من مرة. لكن روسيا انسحبت منه في تموز العام ٢٠٢٣، متعللة بوجود عقبات أمام تصديرها للأغذية والأسمدة[٦٣] وفي ٢٢ ايلول ٢٠٢٢ نجحت الوساطة التركيا في ابرام اتفاق غير متوقع بين روسيا واوكرانيا لتبادل الأسرى ادى الى اطلاق سراح ٢٥٠ سجينا، من بينهم ٢١٥ اوكرانياً و٥٥ مقاتلاً روسياً وموالياً لروسيا، وقد اشاد المجتمع الدولي بهذا الاتفاق، الذي ادى ايضاً الى اطلاق سراح ١٠ مواطنين اجانب من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللذين شكرتا تركيا على مساعدتها في جعل الاتفاق ممكناً[٦٤]. وفي أذار العام ٢٠٢٤، عادت تركيا واقترحت استضافة "قمة سلام" بين روسيا واوكرانيا، كما عرضت على روسيا فتح ممر لشحن الحبوب الى افريقيا والدول المحتاجة[٦٥].

مما تقدم يتضح ان تركيا تسعى الى تأدية دور الوسيط في الصراع بين روسيا والغرب بخصوص اوكرانيا من خلال نجاحها في قيادة بعض المبادرات بين روسيا واوكرانيا، ويبدو انه وفي المستقبل المنظور، ستظل تركيا وسيطاً لا غنى عنه في مثلث الصراع بين أوكرانيا وروسيا والغرب، لسبب بسيط وهو عدم نجاح اي طرف آخر من تأدية هذا الدور المعقد بنجاح أكبر وتحقيق أي إنجازات.

رابعا . تقليل الاثار السلبية للحرب على تركيا

ادت الحرب المستمرة بين روسيا واوكرانيا، كما ذكرنا سابقاً، الى معاناة انسانية كبيرة واثارت مخاوف بشأن تأثيراتها الجسيمة على الاقتصاد العالمي لاسيما في مجال الطاقة والغذاء، وبعيدا عن العواقب المباشرة على البلدين المعنيين، فأن للحرب أيضاً اثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد التركي، لذا دأبت السياسة الخارجية التركية على العمل بصورة حثيثة على تقليل تأثيرات الحرب على الاقتصاد التركي المتضرر اصلاً بفعل تداعيات ازمة كوفيد ١٩ العالمية.

تعد تركيا اكبر مستورد للمنتجات الزراعية من روسيا واوكرانيا، إذ بلغ اجمالي وارادات تركيا من المنتجات الزراعية من روسيا ٤,٣ مليار دولار، اما اكثر المنتجات الزراعية المستوردة من روسيا فهي القمح بقيمة ١,٨ مليار دولار، وبحسب وزارة التجارة فأن نحو ٦٤,٦%من ورادات تركيا من القمح تأتي من روسيا، بينما يأتي نحو ١٣,٤% من اوكرانيا، فاذا كان للحرب بين البلدين تأثير سلبي على الواردات فأن اسعار المواد الغذائية وخاصة الخبز ستتأثر سلباً، فضلاً عن ذلك تحتل تركيا المرتبة الأولى في ورادات زيت عباد الشمس من روسيا واوكرانيا، حيث تستورد نحو ٦٥,٥% من عباد الشمس من روسيا، وتستورد نحو ٤,٢% من أوكرانيا[٦٦]. علاوة على ذلك فأن تركيا تأخذ ايضاً في الاعتبار الوضع العسكري الراهن الهش في منطقة ادلب شمال سوريا، حيث تشكل قواتها في اعقاب اتفاق استانا – سوتشي مع روسيا وايران منطقة عازلة بين تجمعات فصائل المعارضة و٣ ملايين مدني سوري من جهة، وبين قوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا من جهة اخرى، ولا تتطلع تركيا الى تجديد الضغط الروسي على ادلب لتواجه ازمة نزوح جديدة من اللاجئين[٦٧].

وعلى الرغم من أن تركيا ليست طرفاً في الحرب، إلّا أن قربها الجغرافي من منطقة العمليات العسكرية وعلاقتها بالأطراف المتحاربة يزيد من احتمالية أن تصبح واحدة من أكثر الدول تضرراً من الحرب، فللحرب بين اوكرانيا وروسيا انعكاسات كبيرة على الاقتصاد التركي، بسبب اعتماده الكبير على الواردات الزراعية من كلا الطرفين الروسي والاوكراني، واي انقطاع في سلاسل التوريد يمكن ان يؤدي الى تضخم اسعار المواد الغذائية ونقص محتمل في السوق التركية، لذلك كان من المرجح ان يكون للحرب الروسية–الاوكرانية خمس تأثيرات رئيسة على الاقتصاد والنظام المالي التركي، تتلخص في الآتي[٦٨]:

١. إذا استمرت سياسة ابقاء اسعار الفائدة منخفضة، فأن سعر الصرف سيستمر في الارتفاع، وسترتفع الاسعار بسبب الاستخدام المفرط للمدخلات المستوردة، وسوف يتسارع التضخم.

٢. ستستمر الليرة التركية في الانخفاض، وستنخفض الصادرات مع انخفاض النمو في العالم، وستصبح الواردات أكثر تكلفة مع زيادة اعتماد تركيا على المنتجات المستوردة، وسيزداد عجز الحساب الجاري نتيجة لذلك.

٣. من شأن التخفيضات الضريبية وزيادة الانفاق العام لدعم الاقتصاد ان يؤدي الى زيادة عجز الموازنة.

٤ . سيظل صافي احتياطات البنك المركزي التركي من النقد الاجنبي، باستثناء المقايضات، سلبياً بسبب مبيعات النقد الاجنبي التي تمت لمنع سعر الصرف من الارتفاع.

٥ . سوف تتحول تركيا من النمو التضخمي الى الركود التضخمي.

وهذا ما حصل بالضبط، إذ انطوت الحرب على تأثيرات جسيمة على اسواق الطاقة العالمية، وادت الى تعطيل امدادات الطاقة، وواجهت تركيا باعتبارها طرفاً مستوردا للطاقة ارتفاعاً في تكاليف الطاقة، الأمر الذي أثر بدوره على عمليات التصنيع والنقل والانتاج الزراعي بأكملها، فضلاً عن ان المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الحرب اثرت بشكل سلبي على معنويات المستثمرين، وادت الى تراجع تدفقات رؤوس الاموال والاستثمار الاجنبي المباشر الى السوق التركية[٦٩].

لذا كان للحرب الروسية الاوكرانية مخاطر جسيمة تهدد امن تركيا واقتصادها، وبالتالي فأن دعم تركيا لأوكرانيا يمكن ان يقابل بالانتقام الروسي بطريقة او بأخرى، لذا عملت تركيا على تقليل الاثار السلبية للحرب من خلال سعي الحكومة التركية بشكل استراتيجي الى وضع نفسها كوسيط في الصراع للتوصل الى سلام سيكون له في النهاية تأثير على استعادة العلاقات المثمرة مع روسيا واوكرانيا بطريقة بناءة ومتوازنة دون اظهار التحيز لأي من الطرفين[٧٠].

يمكن القول، إن السياسة الخارجية التركية اعتمدت بشأن الحرب الروسية–الاوكرانية مقاربة سعت من خلالها الى تقليل الاثار السلبية للحرب على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والامنية، وعلى الرغم من تحقيقها بعض النجاحات وبنسب متفاوتة بين صعيد وآخر الى ان استمرار تلك الحرب يهدد بطريقة او بأخرى أمنها القومي في مختلف المجالات، وهذا ما تخشاه تركيا وتسعى الى تجنبه من خلال السعي الى تبني المبادرات وعرض الوساطات وحشد الدعم الدولي لتلك المساعي والجهود.

خامساً . لعب دور اقليمي ودولي أكبر

اتاحت الحرب الاوكرانية لتركيا فرصة مهمة لإعادة توضعها الاستراتيجي على المسرح الدولي، حيث سعت لاستغلالها وتوظيف هذه الحرب في لعب دور اقليمي اكبر يحقق لها هدفين: الاول/ تأكيد مكانتها الإقليمية والدولية

عبر المحافظة على علاقتها المتوازنة بين طرفي الحرب دون تعريض حساباتها الجيوستراتيجية في المنطقة للخطر، وتجنب الانحياز التام الى احد الطرفين بشكل يضمن لها الترويج لاستقلالها الاستراتيجي، والآخر/ تعزيز نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي من خلال تشكيل ديناميكيات الأزمة الحالية، ويتفق هذا التوجه مع مدركات صانع القرار التركي لمستقبل النظام الدولي، حيث يستند الى قناعة تحول النظام العالمي الحالي الى متعدد الاقطاب، وهو ما يوفر للقوى الاقليمية كتركيا مساحة اكبر للحركة والمناورة يساعدها في خدمة مصالحها الوطنية، وذلك من خلال حالة التوازن الجيوسياسي التي يوجدها هذا النظام بين القوى الغربية وروسيا، مجادلين بأن الانتماء الدفاعي الحصري للبلاد الى حلف الناتو ربما يصبح من الماضي، وان التطورات التي عاشتها البلاد منذ انتهاء الحرب الباردة، قد تعيد تموضع تركيا بعيداً عن الغرب وتوجهها نحو موقع مستقل بين مراكز القوى الدولية المختلفة[٧١]. وان تركيا اكبر من ان تركن الى الدور الذي يرسمه لها الحلفاء الغربيون سواء باعتبارها موقعاً دفاعياً امام توجهات التوسع السوفيتية (روسيا اليوم)، او جسراً يربط اوروبا بوسط اسيا والشرق الأوسط، ويتعين عليها ان تعمل على تدعيم موقفها والتعبير عن مصالحها من خلال تحركات ملموسة ومشهودة على الأرض تحظى بهامش واضح من الاستقلالية[٧٢].

لقد ابرزت الحرب الاروسية–الأوكرانية الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للغرب وجعلتها اكثر اهمية وقيمة للبنية الأمنية الأوروبية، الأمر الذي ساهم في كسر عزلتها الدولية التي عاشتها منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، واتاحت لها فرصة لتحسين مكانتها الاقليمية والدولية ولعب دور اكثر بروزاً فاعلية في الصراعات التي تشهدها الساحة الدولية، فاستغلت تركيا مكانتها في الناتو لانتزاع تنازلات في قضايا السياسة الخارجية تخدم اهدافها الأمنية الأستراتيجية، ولم تكن مناورتها بتأجيل الطلبات الفلندية والسويدية لعضوية الناتو بهدف اعاقة القرار الأستراتيجي لتوسيع الحلف رداً على التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا، بل كانت خطوة محسوبة لأظهار استمرار امتلاكها القدرة على تغيير قواعد اللعبة، واستخدامها كورقة تساوم بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي للحصول على تنازلات بشأن صفقة طائرات F-16 ورفع حظر الأسلحة عنها، ولمعالجة القضايا الأمنية على المستوى الثنائي، وبالتوازي يشكل الموقف التركي فرصة للرئيس أردوغان لتحقيق اغراض سياسية داخلية تتعلق

بتعزيز سمعته ومكانته بين جمهور الناخبين، من خلال اثارة المشاعر القومية للشعب التركي عبر تحقيق نصر في معركة سياسية مع اوروبا ، لاسيما وان بعض القضايا الوطنية مثل الدعم الغربي لقوات سوريا الديمقراطية ونزاع ترسيم الحدود البحرية مع اليونان تتجاوز تأثيراتها الابعاد الحزبية لتحظى بأجماع وطني من مختلف القوى السياسية التركية(٧٣) .

يمكن القول ان الحرب الروسية–الأوكرانية فتحت الباب أمام تركيا للعب دور اقليمي ودولي جديد ، ووفرت فرصة مناسبة لتعزيز مكاسبها الاستراتيجية، ودعم حضورها في المعادلات الإقليمية والدولية أكثر من أي وقت مضى، جعلت الكثير من القوى الدولية تنظر إلى تركيا بوصفها فاعل اقليمي ودولي مهم، ووسيطاً لا غنى عنه في مثلث الصراع الروسي–الأوكراني–الغربي، في ظل حالة التصعيد المستمر بين الاطراف المتصارعة في الفترة الأخيرة، وهو ما يعطيها الزخم المناسب للحصول على المزيد من المكاسب خلال المرحلة المقبلة .

المبحث الرابع

المشاهد المستقبلية للسياسة الخارجية التركية حيال الصراع في اوكرانيا

جاءت الحرب الروسية–الاوكرانية لتضع مستقبل الصراع بين روسيا والغرب أمام العديد من الاحتمالات، ذلك الصراع الذي تعاطت معه السياسة الخارجية التركية بمقاربة تضمنت العديد من المرتكزات. لكن استمرار الصراع قد يفتح الباب امام العديد من المسارات والمشاهد المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه أطراف الصراع، تتلخص بثلاث مشاهد رئيسية، وعلى النحو الاتي:

أولا. مشهد التقارب مع روسيا

يقوم هذا المشهد على فرضية وصول العلاقات التركية–الروسية إلى مرحلة متقدمة ومستوىً عالٍ من التنسيق المشترك في القضايا التي تهم الطرفين، ترقى إلى مرحلة أعلى من الشراكة العادية وأقل من التحالف الاستراتيجي، تتطابق فيها وجهات النظر بخصوص حل القضايا العالقة، لاسيما في منطقة الشرق الاوسط، وحدوث هذا السيناريو يفترض بالضرورة استمرار تراجع العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، ووصول تركيا الى مرحلة من القناعة بأن شراكتها الاستراتيجية مع الغرب لم تعد تجدي نفعاً في ظل الضغوط التي يمارسها الغرب تجاهها، مع حاجة تركيا في الوقت نفسه إلى شريك دولي بديل يتجسد في روسيا، لاسيما مع توجه البلدين في الآونة الاخيرة نحو العمل المشترك، لتحقيق صيغة من التعاون والتنسيق تسهم في تحقيق المصالح الوطنية لكلا البلدين.

ويمكن القول ان الحرب الاوكرانية دفعت تركيا وروسيا إلى التقارب، في خطوة تبدو كما أنها جاءت في سياق خرق العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، فقد كان لأثر التداعيات المالية للحرب المستمرة في أوكرانيا أهمية خاصة على اقتصادي تركيا وروسيا، وأصبحت معها تركيا منفذاً رئيساً لبعض رؤوس الأموال الروسية التي لا يمكن استثمارها في أي مكان آخر، بسبب العقوبات، فضلاً عن تعاون البلدين في المجال العسكري بتوقيعهما عقداً لتسليم دفعة ثانية من انضمة الدفاع الصاروخي اس–٤٠٠ تتضمن تفاصيل معينة وغير محددة تتعلق بنقل التكنلوجيا الى تركيا، بعد تسلمها المجموعة الأولى في عام ٢٠٢١، ما دفع الكونغرس الأميركي إلى طرح مشروع قانون

لفرض عقوبات على تركيا ، بسبب توريد المنظومة الروسية علاوة على ذلك، فأن روسيا تبدي باستمرار استعدادها لتقديم خصم على اسعار الغاز لتركيا ، فروسيا تسعى من خلال هذه الاجراءات الى زيادة الفجوة بين تركيا وبقية اعضاء الناتو، وتحاول الحفاظ على علاقات ودية معها [٧٤] .

فبالنسبة إلى روسيا ، يمكن أن تساعد العلاقات المتزايدة مع تركيا في استبدال بعض الروابط الاقتصادية والسياسية التي خسرتها بسبب العقوبات الغربية، كما أن علاقات تركيا القوية مع الاتحاد الأوروبي تمنحها القدرة على التوسط بين روسيا وخصومها الغربيين، ومن خلال الحفاظ على سيطرة حكومة صديقة على مضيق البوسفور، يضمن التقارب التركي – الروسي احتفاظ روسيا بالوصول الكامل إلى أي منطقة جديدة في البحر الأسود يتم الاستيلاء عليها خلال الحرب المستمرة في أوكرانيا . ويخشى الغرب من تحول تركيا إلى "منصّة تجارة" لروسيا ، واصفين سلوك تركيا مع روسيا في هذا التوقيت بأنه "انتهازي للغاية" ، ويتزايد قلقهم من استخدام الحكومة والشركات الروسية تركيا للالتفاف على العقوبات المالية والتجارية الغربية المفروضة عليها بسبب العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا [٧٥] .

واخيراً ، يمكن القول ان مشهد التقارب مع روسيا يزيد من احتمالية تحققه الكيمياء الشخصية والتقارب والثقة بين الرئيس اردوغان وبوتين، وقد وضع الغزو الروسي لأوكرانيا هذه العلاقات الشخصية على المحك، حيث اتفق الرئيسان خلال اجتماع سوتشي على تعميق التعاون الثنائي في قطاعات المال والزراعة والبناء والطاقة والتجارة . وعلى الرغم من احتفاظ الرئيس اردوغان بعلاقات عمل وثيقة مع الرئيس الأوكراني زيلنسكي لاسيما في المجال العسكري، إلّا انه أصبح من الواضح ان الرئيس اردوغان غير مستعد للتضحية بعلاقته مع الرئيس بوتين من اجل اوكرانيا ، ويزيد من احتمالية تقارب تركيا من روسيا هو حاجة الاقتصاد التركي الملحة لرؤوس الاموال وللعملات الاجنبية في أزمته الخانقة والمستمرة وهو ما يجعل من السياسة التركية مهتمة بصورة أكبر في الحفاظ على الوصول الى العاصمة الروسية وتعزيز العلاقات معها بشكل أعمق .

ثانيا . مشهد الانحياز الى اوكرانيا والغرب

يقوم هذا المشهد على فرضية ان الصراع الراهن حول أوكرانيا يشكّل فرصة لتركيا والغرب لإعادة تشكيل علاقاتهما من منظور جديد يحقق من جانب الأهداف الغربية في تعزيز سياسة الردع تجاه روسيا ، ويحفظ من جانب آخر هامشاً مقبولاً من الحركة أمام تركيا لإدارة علاقاتها مع روسيا .

وفي الواقع يستند ذلك الى معادلة تقوم على افتراض أنه كلما كانت سياسة الردع الغربية قوية بما يكفي للضغط على روسيا من دون تقليص شديد لخيارات تركيا، فإن تركيا تستطيع فرض شروطها على روسيا بشكل أفضل لإحداث توازن في الشراكة التي تميل اصلاً لمصلحة روسيا بقدر أكبر. وعلى الرغم من ان تركيا حريصة على استمرار هذه الشراكة، إلّا انها تنظر في الوقت نفسه إلى السياسات التوسعية الروسية في المناطق القريبة منها من منطلق تهديدها للأمن القومي التركي ولتوازن القوى في حوض البحر الأسود. ومن هذا المنظور يُمكن استنتاج أن تركيا ترى في وحدة سياسات الغرب لردع روسيا تخدم مصلحة تركيا، لكنّ مثل هذه الوحدة تستلزم من تركيا اعتماد مقاربة أكثر انسجاماً وقرباً من حلفائها في الناتو، وأكثر بعداً عن روسيا. وحتى الآن، لا تزال تواجه صعوبات في الحفاظ على سياسة التوازن في الصراع، وهامش المناورة لديها سيضيق أكثر وأكثر كلّما طال أمد الصراع، وتصاعدت حدّة المواجهة بين روسيا والغرب، واستخدمت فيها العقوبات على نطاق أوسع، علاوة على ذلك، تنطوي الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على تركيا، لمواصلة تزويد أوكرانيا بالطائرات المسيرة، على بعض المخاطر الأساسية بالنسبة لتركيا وعلاقتها بروسيا، لاسيما إذا تحوّلت الحرب إلى صراع بالوكالة طويل الأمد [٧٦].

وبهذا يبدو أن موقف تركيا من روسيا لن يصمد كثيراً، خصوصاً مع التهديدات الامريكية بفرض عقوبات على من يتعامل مع روسيا؛ فقد كانت تحذير وزيرة الخزانة الأمريكية "جانيت يلين" من تداعيات تقويض العقوبات ضدّ روسيا موجهاً بشكل مباشر إلى الصين وبشكل غير مباشر إلى تركيا، وقد أدلت يلين بهذه التصريحات خلال اجتماع المجلس الأطلسي قبل نحو أسبوع من الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لذا سيتوجب على تركيا، في نهاية المطاف، الاختيار بين روسيا أو الغرب، وفي حال بقي موقف الغرب وحلف الناتو متماسكاً، فلن تستطيع تركيا الصمود في النأي بالنفس عن فرض عقوبات على روسيا [٧٧] ويبدو ان تركيا مستعدة للالتزام بالعقوبات الأمريكية الثانوية على روسيا، ففي اعقاب الامر التنفيذي الذي اصدره الرئيس الامريكي جو بايدن في كانون الاول ٢٠٢٤، والذي يستهدف معاقبة الشركات الاجنبية التي تساعد روسيا في جهود الحرب، قطعت البنوك التركية علاقاتها مع نظيرتها الروسية، ووفقاً لصحيفة "كوميرسانت الروسية" تم اجراء استثناءات فقط للشركات التابعة لبنوك اجنبية في روسيا [٧٨].

مما تقدم، يبدو ان خيار انحياز روسيا للغرب واوكرانيا مطروح في اجندة السياسة الخارجية التركية، لاسيما وان استمرار الصراع واتجاهه الى خيارات مفتوحة يحمل في طياته الكثير من الضغوط على تركيا، كونها عضواً في المنظومة الامنية الغربية، ولديها مساعي انضمام الى الاتحاد الاوروبي لن تتخلى عنها بسهولة.

ثالثا . مشهد استمرار سياسة التوازن

ان المشهد الثالث والأكثر ترجيحاً، هو استمرار السياسة الخارجية التركية في الحفاظ على سياسة التوازن ما بين روسيا واوكرانيا، فالموقع الجغرافي لتركيا وعلاقاتها الدبلوماسية وتجاربها في جوارها خلال العقد السابق، فرضت عليها أسلوباً مختلفاً للتعاطي مع الصراع الذي تصاعد ليصل الى مرحلة الحرب.

فثمة اربعة عوامل أساسية يرتكز عليها الموقف التركي حيال الصراع في اوكرانيا:

اولاً. تشاركها مع طرفي الحرب في البحر الأسود وتجاورهما.

ثانياً. العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المتميزة لها مع الدولتين كلاً على حدة قبل اندلاع الحرب.

ثالثاً. نظراً لسيطرة تركيا على المضائق البحرية، وكونها عضواً مهماً في حلف الناتو، يسعى الحلف إلى توسيع حدوده ويحتاج هنا إلى موافقة تركيا على انضمام السويد وفنلندا.

رابعاً. تسعى روسيا إلى كسب تركيا وتمتدح مواقفها، وتحاول أن تجعل منها مركزاً عالمياً لبيع الغاز إلى أوروبا تجاوزاً على العقوبات المفروضة عليها، وهذا ما تدعيه بعض الأطراف الغربية بأن الموقف التركي ساعد على تجاوز روسيا للعقوبات الغربية، رغم أن تركيا اقتصادياً في موقع أقل بكثير من روسيا التي لديها اليد العليا في الغاز وقطاع السياحة والطاقة[٧٩].

تراهن تركيا على قدرتها على مسك العصا من المنتصف من خلال سياستها التي تعتمد على الحياد الظاهري، وأداء دور الوسيط النزيه، وفي الوقت نفسه تحافظ على علاقة متوازنة مع كل من روسيا واوكرانيا، فالرئيس التركي اردوغان هو الآن أحد قادة العالم القلائل الذين يتحدثون بانتظام مع الرئيس الروسي بوتين، ويسعى الى زيادة تجارة تركيا مع روسيا على الرغم من العقوبات المفروضة بعد بدء الحرب وتوفير صمام أمان مهم، ويرى اردوغان أن روسيا والغرب جديران بالثقة ويمكن الاعتماد عليهما "بنفس القدر" وهذا ما اكده في احدى المقابلات

التي أجريت معه بقوله: "الغرب يمكن الاعتماد عليه، وروسيا يمكن الاعتماد عليها بالقدر نفسه"، وهو تعليق يعكس التوازن الدقيق الذي تنتهجه تركيا تجاه الحرب(٨٠) . ويقول "ألبير كوسكون" الرئيس السابق لشؤون الأمن الدولي في وزارة الخارجية التركية: "لقد حقق نجاحاً مثالياً من حيث تعزيز مصالح تركيا الخاصة في سياق التوازن الذي يحاول تحقيقه بين روسيا وأوكرانيا" ولا يبدو أن أوكرانيا منزعجة كثيراً من علاقة إردوغان ببوتين طالما استمرت إمدادات الأسلحة التركية في التدفق(٨١) .

لقد حصدت تركيا حتى الآن، نظراً لوقوفها على مسافة واحدة من اطراف الصراع، فوائد اقتصادية وسياسية هائلة، فالجغرافيا السياسية لتركيا تعتمد على التوازن في ثلاث نقاط من المواجهة الجيوسياسية: (الغرب، وروسيا، والصين)، ومن كل اتجاه تحصل تركيا على أقصى قدر من الربح: الأسواق والتقنيات والتحديث الاقتصادي من الغرب، والمواد الخام الرخيصة والوقود ومركز الغاز الطبيعي من روسيا، وعبور البضائع والاستثمارات من الصين)(٨٢) . لذا فإن خيار تركيا الافتراضي في مواجهة الهجوم الروسي على أوكرانيا يتلخص في الحياد الكامل وأنها ستسعى الى الحفاظ على علاقة متوازنة مع الجانبين، فهذا الحياد الايجابي مكنها من تحقيق سلسلة من المصالح الاستراتيجية التي تمثل اولوية في عقيدة السياسة الخارجية التركية، وهيأ فرصاً أكبر لتعزيز حضورها على الساحة الدولية، فضلاً عن تأمين مصالحها الاقتصادية وصادراتها العسكرية، وهذا ما يعزز فرضية مشهد استمرار التوازن في السياسة الخارجية التركية حيال الصراع في اوكرانيا .

الخاتمـــة

منذ اندلاع الصراع الروسي–الأوكراني، برزت تركيا كلاعب رئيس في الحرب الطويلة الأمد، حيث انخرطت في الصراع على عدد من الجبهات، من التعاون الأمني مع أوكرانيا إلى التعاون في مجال الطاقة مع روسيا إلى العمل كوسيط دبلوماسي بين الطرفين المتصارعين، وكانت الدبلوماسية التركية قد نجحت في تسهيل الاتفاق على تسيير شحنات الحبوب من موانئ أوكرانيا بعد أشهر قليلة من اندلاع الحرب . لقد قدم هذا النهج الاستباقي بشكل متزايد تجاه الصراع فرصاً كبيرة وتحديات كبيرة لتركيا، كما قدم دروساً مهمة لها حول كيفية التعامل مع صراعات معقدة بشكل أكثر فعالية.

لقد كان الهدف الاساسي للسياسة الخارجية التركية في عهد حكومة العدالة والتنمية هو وضع تركيا كقوة إقليمية تتمتع باستقلال استراتيجي كبير، ومع الفشل الفعلي لجهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومع تزايد التوترات مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في السنوات الأخيرة، سعت تركيا إلى اتباع مسارات أخرى في سياستها الخارجية، لا تتضمن فقط التقارب مع روسيا بوتين بل تتضمن ايضاً الانخراط المتزايد في قضايا الشرق الأوسط وأزماته، واقامة علاقات تجارية واقتصادية وعسكرية مع شركاء جدد في آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى. لقد كانت هذه البصمة العالمية المتزايدة مربحة وتعزز رؤية قيادتها السياسية الطموحة لتركيا كقوة عالمية، في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة عزمها على اتباع نهج أكثر تقييداً تجاهها، سببت الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية لتركيا.

وفي هذا الأطار سعت الولايات المتحدة والغرب لحشد حلفائهم للوقوف مع اوكرانيا في مواجهة روسيا، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم العسكري، والدعوة لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة ضد روسيا في مسعىً منها لكبح الأخيرة وجعلها تتراجع عن تدخلها العسكري واهدافها في أوكرانيا، وبينما فضلت العديد من الدول ومنها في منطقة الشرق الأوسط الوقوف على الحياد في الأزمة الاوكرانية، وعدم الانحياز لأي من المعسكرين سواء الغربي ام الروسي، وذلك في ظل المصالح الاستراتيجية التي تربط هذه الدول مع أطراف الصراع، كان في مقدمة تلك الدول تركيا والتي تعد من اوائل الدول التي انتهجت سياسة متوازنة بين الاطراف المتصارعة، فمنذ بداية الحرب في اوكرانيا اختارت تركيا اجراء توازن دقيق والذي بدأ وكأنه استراتيجية محفوفة بالمخاطر، حيث دعمت اوكرانيا سياسياً وعسكرياً دون استعداء روسيا اقتصادياً.

إن مسار الحرب والحقائق التي ستخلقها على الأرض ستفعل الكثير في تشكيل المسار المستقبلي لتركيا، فكلما تفاقم الصراع، قلت مساحة المناورة المتاحة لتركيا، كما ان قدرة حلف الناتو على الحفاظ على رد قوي وموحد يجعل من غزو أوكرانيا نكسة استراتيجية لروسيا من شأنه أن يوفر أفضل المبررات الممكنة لتركيا لإعطاء الأولوية مرة أخرى للعلاقات مع حلفائها الغربيين، والعكس من ذلك ربما يؤدي انتصار روسيا عسكرياً الى خلق ظروف جديدة من شأنها ان توفر لتركيا خيارات مربحة لها قد تدفعها نحو المحور الروسي–الصيني، في حال استمر الضغط الامريكي والاوروبي عليها، وحتى تحقق احد الاحتمالين ستبقى السياسة التركية على الارجح في مسارها الحيادي المتوازن وستستمر في جني ثمار هذا المسار ومحاولة تعظيم مكاسبه.

المصادر والهوامش

(*) انضمّت التشيك والمجر وبولندا للحلف عام ١٩٩٩، وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، انضمت بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وألبانيا وكرواتيا، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

١. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص٢.

٢. (٢) العابد نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، مجلة المعيار، مجلد ٢٧، عدد ١، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٤٩٢.

٣. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

٤. اف ستيفن لارابي واخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: اوجه الضعف الأوربية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ٣٢.

٥. عاشوري رانية، تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الطاقوي الاوربي من ٢٠٢٢ وحتى يومنا هذا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، ٢٠٢٢، ص ٣٣.

٦. احمد امين: هبة رفعت، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ص ١٢.

7. Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, article, Council Foreign Relations, 2023, p.1-2.

٨. ينظر: احمد جلال محمود عبدة، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١٧، العدد ١٦، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢٣، ص٤١٣-٤٢٥.

٩. ينظر: بيارق علي عزيز، المواقف الدولية من التدخل الروسي في اوكرانيا، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص ٦٠-٦٦.

١٠. ينظر: الاستقتاء على مناطق تحتلها اوكرانيا لأنقاذ سكانها، تقرير، المركز اللبناني للابحاث والاستشارات، ٢٠٢٢. (١٠)

١١. سلوى يوسف الاكيابي، الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤، العدد ١، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٢٣، ص ٤٩– ٥٠.

١٢. ينظر: بيارق علي عزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠–٦٦.

13. See: Sara Mahilaj, EU and OSCE Cooperation in the Russia-Ukraine Conflict: Impacts and Limitations, European Scientific Journal, Vol.15, ESI Postdoctoral Office, University of La Laguna, Spain, 2023, p.7-9.

14. Russia's war of aggression against Ukraine: comprehensive EU's 14th package of sanctions cracks down on circumvention and adopts energy measures, Press Release, Council of the European Union, June 24, 2024, Available at: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/06/24/russia-s-war-of-aggression-against-ukraine-comprehensive-eu-s-14th-package-of-sanctions-cracks-down-on-circumvention-and-adopts-energy-measures/

١٥. منال هاني، الحرب الروسية على اوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ٢، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٢٢، ص٢٥.

١٦. منال هاني، المصدر السابق، ص٢٧.

١٧. عبد القادر بلباشير، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على اسعار الطاقة (النفط والغاز)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ٩، العدد ١، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٢٧٧.

١٨. اسامة فاروق مخيمر، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوربي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٧، جامعة بني سويف، القاهرة، ٢٠٢٣، ص٢٧.

١٩. ابراهيم الغيضاني، تأثيرات الأزمة الأوكرانية على اسواق الطاقة الأوربية والعالمية، دراسات المستقبل، العدد ١، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ٢٠٢٢، ص٢.

٢٠. احمد امين، الازمة الاوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٢، ص ٤٩.

21. Indermit Gill, Developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict, Report, The World Bank Group, March 9, 2022, Available at: https://blogs.worldbank.org/en/voices/developing-economies-must-act-now-dampen-shocks-ukraine-conflict

٢٢. ملف أزمة أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الدولي، ملفات المركز الأوروبي، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، هولندا، ٢٠٢٢، ص٨-١٠.

٢٣. امنة فايد، لماذا تواجة تركيا اختبارا صعبا في الازمة الاوكرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٤، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17404.aspx

٢٤. عبدالله جمال، كيف استفادت تركيا من الحرب الروسية-الاوكرانية، مقال، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٠٢٢/١٠/٢٤، متاح على: https://apa-inter.com/post.php?id=5110

25. Turkey's and NATO's views on current issues of the Alliance, Foreign Policy, Main Issues, Ministry Of Foreign Affairs, Republic Of Türkiye, 2022, available at: https://www.mfa.gov.tr/ii_---turkey_s-contributions-to-international-peace-keeping-activities.en.mfa

٢٦. محمد عليوة محمود، مستقبل العلاقات الروسية-التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣، ص٣٠٩.

٢٧. شبح العقوبات الغربية يتسبب بعوائق امام المصدرين الاتراك في تجارتهم مع روسيا، ترك برس، ٢٠٢٤/١/١٦، متاح على: https://www.turkpress.co/node/100269

٢٨. تركيا تزيد وارداتها من القمح الروسي الى ٩ ملايين طن، روسيا اليوم، ٢٠٢٤/٣/١٦، متاح على: https://arabic.rt.com/business/1539195

٢٩. عارف محمد خلف البياتي، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية-الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه، مجلة مدارات سياسية، جامعة كركوك، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٢١، ص٤٠.

٣٠. محمود الرنتيسي، التوازن الإيجابي: موقف تركيا من الحرب الروسية-الأوكرانية، مقال، TRT عربي، متاح على: https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7-8099117

٣١. أدهم منصور، فرص وتحديات أمام تركيا بعد الحرب في أوكرانيا، مقال، مركز ابحاث مينا، ٢٠٢٣، متاح على: https://www.mena-researchcenter.org/ar

32. lliya kusa, From Ally to Mediator: How Russia's Invasion Has Changed Ukraine-Turkey Relations, Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, 2022, p.1

33. Soner Cagaptay, Unpacking Turkey's Non-Binary Ukraine War Policy, Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, 2023, p.1-2.

34. Can Kasapoglu, Turkish-Ukrainian defense partnership in a new geopolitical realm, Article, Atlantic Council, 22/6/2023, Available at: https://www.atlanticcouncil.org/content-series/ac-turkey-defense-journal/turkish-ukrainian-defense-partnership-in-a-new-geopolitical-realm

٣٥. تركيا واوكرانيا: ٣١ عاما من العلاقات المميزة، وكالة الاناضول، ٣/٢/٢٠٢٣.

36. Arda AKGÜL, Turkish-Ukrainian Economic Relations on Several Matters: Two Sides of the Black Sea, Article, Euro Politika, 8/10/2023, available at: https://www.europolitika.com/turkish-ukrainian-economic-relations-on-several-matters-two-sides-of-the-black-sea

37. Patricia Cohen, Turkey Is Strengthening Its Energy Ties With Russia, Article, The New York Time, 2022, available at: https://www.nytimes.com/2022/12/09/business/turkey-erdogan-energy-russia.html.

38. Stephen J. Flanagan and Anna Dowd, Alliance Assignments: Defense Priorities for Key NATO States, Article, RAND; Objective Analysis, Effective Solutions, Oct 4, 2023, p.3.

٣٩. كرم سعيد، كيف وظفت تركيا الأزمة الأوكرانية لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، سياسات تركية، مقال، ٢/٣/٢٠٢٣، متاح على: https://arabwall.com

٤٠. كيف استفادت تركيا من الحرب الروسية–الأوكرانية، مصدر سبق ذكره. عبد الله جمال.

41. Mohammad AL-Kassim, Turkish Officials Say: Russia-Ukraine Grain Deal Has Proved Its Worth, Article, Jerusalem Post, 2023, available at: https://www.jpost.com/international/article-730610

٤٢. بين روسيا والغرب.. خيار تركيا الصعب في أزمة أوكرانيا، مقال، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢، متاح على: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/3/2

43. Putin Underscores Importance of Montreux Convention Preservation to Erdogan, TASS, Russian News Agency, 9 April, 2021, at: https://tass.com/politics/1276201

٤٤. بين روسيا والغرب. . خيار تركيا الصعب في أزمة أوكرانيا، المصدر السابق.

٤٥. ما تعنيه الحرب الروسية في اوكرانيا لمنطقة الشرق الاوسط، مقال، مركز كارنيغي لأبحاث السلام، ٢٠٢٢/٣/١، متاح على: https://carnegieendowment.org/posts/2022/03/what-the-russian-war-in-ukraine-means-for-the-middle-east?lang=ar

٤٦. بين روسيا والغرب. . خيار تركيا الصعب في أزمة أوكرانيا، مصدر سبق ذكره.

47. See: Dr. Yevgeniya Gaber, Türkiye's Policy Towards the Black Sea Region the Aftermath of the Russian Full-Scale Invasion of Ukraine: Is Change Possible?, Article, Analytical Portal, Centre for International Security, 2023, p.3-6.

٤٨. أمنة فايد، لماذا تواجه تركيا خياراً صعباً في الازمة الاوكرانية؟، مقال، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢/٢/١٩، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17404.aspx

49. Brian Michael Jenkins, "Consequences of the War in Ukraine: Two Areas of Contention—Turkey and the Balkans", Commentary, RAND, 6/3/2023, available at: https://www.rand.org/pubs/commentary/2023/03/consequences-of-the-war-in-ukraine-turkey-and-the-balkans.html

50. Natalia Konarzewska, Turkey, Ukraine and Russia: The Illusion of Neutrality, article, THE Turkey Analyst ,March 4, 2022, p.2-3.

51. Andrew E. Kramer, Turkey, A Sometimes-Wavering NATO Ally, Backs Ukraine, The New York Time, 2022.

٥٢. تركيا تدعم اوكرانيا بسلاح مثير للجدل في الحرب ضد روسيا، مقال، صحيفة الرأي، ٢٠٢٣/١/١١، متاح على: https://alrai.com/article/10761577

53. Yörük Işık, Strong Turkey-Ukraine Ties are Key to Black Sea Security, Article, Middle East Institute, Jan13, 2022, Available at: https://www.mei.edu/publications/strong-turkey-ukraine-ties-are-key-black-sea-security

54. Pavel Golovkin, Intel Brief: The Impact of the Ukraine War on Türkiye's Relations with Russia, Article, The Soufan Center, Jul21, 2023, available at: https://thesoufancenter.org/intelbrief-2023-july-21

٥٥. ماري ماهر، حسابات دقيقة: حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية، تقرير، المركز المصري للفكر وللدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢/٢/٢٤، متاح على: https://ecss.com.eg/18690

٥٦. محددات السياسة التركية ازاء الأزمة الأوكرانية، صحيفة يني شفق، ٢٠٢٢/٣/١٠.

٥٧. ماري ماهر، حسابات دقيقة: حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية، مصدر سبق ذكره.

٥٨. محمود علوش، تركيا وروسيا والشراكة الإستراتيجية، مقال، الجزيرة، ٢٠٢٢/٨/١٥، متاح على: https://www.aljazeera.net/opinions/2022/8/15

59. See: IAN HILL, Russia and Turkey: Sometimes strongmen need to get along, article, The interpreter,2022, p 1-3.

60. ARIELLE ROMM, Turkey Strategy in The Russia – Ukraine Conflict, Article, The Alliance for Citizen Engagement (ACE), 2022, available at: https://ace-usa.org/blog/research/research-foreignpolicy/turkeys-strategy-in-the-russia-ukraine-conflict.

61. Liliya Kusa, From Ally to Mediator: How Russia's Invasion Has Changed Ukraine-Turkey Relations, Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, October 7, 2022, available at: https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2022/10/from-ally-to-mediator-how-russias-invasion-has-changed-ukraine-turkey-relations?lang=en

٦٢. العلاقات التركية الروسية: بقاء أردوغان يصب في مصلحة بوتين، مقال، دويتش فيلا DW، ٢٠٢٣/١/١١، متاح على: https://bit.ly/3XXTkXW

63. Ayse Wieting & Suzan Fraser, As Ukrainian president visits, Turkey's Erdogan offers to host a peace summit with Russia, Report, Los Angelos Times, March 8, 2024, available at: https://www.latimes.com/world-nation/story/2024-03-08/turkeys-erdogan-offers-to-host-a-peace-summit-with-russia-during-a-visit-from-ukraines-zelenskyy

64. Emmanuel Selva, Turkey As an Ally and A Mediator in the Russia-Ukraine War, What Does It Want From It? , The Middle East, March 10, 2023.

65. Ayse Wieting & Suzan Fraser, Op., Cit.

66. Hikmet Adal, Russia-Ukraine War: How Will It Affect Turkey's Economy?, Article, 2022, available at: https://bianet.org/haber/russia-ukraine-war-how-will-it-affect-turkey-s-economy-258257

67. Dries Lesage, Emin Daskin & Hasan Yar, The War in Ukraine and Turkey's Hedging Strategy Between the West and Russia, Ghent Institute for International and European Studies, 2022, p.1-3.

68. Nevzat Tetik, Ilhan IIker Alblut, The Effect of The Russian-Ukraine War on Turkey Economy and Financial Market, Handbook of Research on War Policies , Strategies and Cyber Wars, 2023, p 22-23.

69. See: Ozcan Ozturk, The Russia-Ukraine War, Soaring Food Prices, and The Turkish Economy: Insights From Computable General Equilibrium, Environmental Economics and Management, Volume 11 – 2023, p 1-3.

70. See: Salma Salsabila, Impact of Russia-Ukraine Conflict on Turkey's Economic Stability, article, International Journal of Social Service and Research (IJSSR), Vol. 3 No. 7 ,2023, p 1-2.

٧١. محمد عليوة محمود، مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الازمة الاوكرانية (١٩٩١–٢٠٢٢)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٩١٤.

٧٢. مبدأ اردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الأقليمي، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، ص ٨–٩.

٧٣. محمد عليوة محمود، مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الازمة الاوكرانية (١٩٩١–٢٠٢٢)، مصدر سبق ذكره، ص ٩١٥.

74. Eugene Kogan, The Impact of The War in Ukraine on Russian-Turkish Relations and Black Sea security: Three Potential Scenarios, Article, May 26, 2022, available at:https://www.mei.edu/publications/impact-war-ukraine-russian-turkish-relations-and-black-sea-security-three-potentia

٧٥. ما يدفع إلى التقارب الروسي–التركي هو نفسه ما يهدد علاقتهما، مقال، صحيفة العرب، ٢٠٢٢/٨/٢٨، متاح على:
https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/alarab.co.uk/

٧٦. محمود علوش، حدود التوازن التركي بين روسيا والغرب، مقال، الجزيرة نت، ٢٠٢٢/٣/٢٩، متاح على: https://www.aljazeera.net/opinions/2022/3/29

77. Cengiz Candar, Will Erdogan sustain balance between West, Russia as Ukraine war drags on?, Research, Al-Monitor, April 22, 2022, available at: https://www.al-monitor.com/originals/2022/04/will-erdogan-sustain-balance-between-west-russia-ukraine-war-drags#ixzz8g2bZSwYL

78. Dimitar Bechev, Closer Ties to The West Don't Mean Turkey Will Give Up On Russia, Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, February 7, 2024, p.3.

٧٩. جابر عمر، عام على الغزو الروسي لأوكرانيا: ٤ عوامل ترسم الموقف التركي، تقرير، العربي الجديد، ٢٠٢٣، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/politics

80. Mansur Mirovalev, Turkish neutrality: How Erdogan manages ties with Russia, Ukraine amid war, Article, Al-Jazeera, Sep. 28, 2023, available at: https://www.aljazeera.com/news/2023/9/28/turkish-neutrality-how-erdogan-manages-ties-with-russia-ukraine-amid-war
81. See: Dries Lesage, Emin Daskin & Hasan Yar, Op., Cit, p.4.
82. Mansur Mirovalev, Turkish neutrality: How Erdogan manages ties with Russia, Ukraine amid war, Op., Cit.